



دور البنك المركزي المصري في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الأزمات الاقتصادية

ياسمين عمرو سليمان

إدارة البحوث والتوعية

المعهد المصرفي المصري

دور البنك المركزي المصري في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الأزمات الاقتصادية

ياسمين عمرو سليمان

باحث أول

إدارة البحوث والتوعية

المعهد المصرفي المصري

الكلمة الافتتاحية

في إطار اهتمام المعهد المصرفي المصري بالبحث العلمي، تنتشر إدارة البحوث والتوعية بالمعهد بتقديم سلسلة من الأوراق البحثية المتخصصة في المجال المصرفي والمالي. المعهد المصرفي المصري هو الذراع التدريبي للبنك المركزي المصري منذ عام ١٩٩١، وتتمثل رؤيته في اعتلاء مركز الصدارة بين مراكز التدريب والبحوث في قطاع الخدمات المالية في مصر والدول المجاورة بهدف الاضطلاع بدور محوري في الاصلاح الاقتصادي ودعم الخدمات المالية على المستويين المحلي والإقليمي. ويعمل المعهد المصرفي المصري من منطلق ايمانه بأهمية تنمية الكوادر البشرية وبناء القدرات لتكون جنباً إلى جنب مع الكفاءة المهنية والتقنية.

وتهدف إدارة المعهد من خلال نشر تلك الإصدارات إلى تشجيع الباحثين ونشر الوعي بأهم القضايا والمستجدات في المجال، هذا بالإضافة إلى طرح مجموعة من النتائج والمقترحات التي يمكن تقديمها لصانع القرار. وتعتبر هذه الخطوة من المعهد المصرفي المصري بداية لخطوات مستقبلية تهدف إلى تطوير ودفع عجلة النمو في القطاع المصرفي في مصر على أسس من البحث العلمي الجاد.

وتتناول هذه الورقة البحثية موضوع "دور البنك المركزي في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الأزمات الاقتصادية"؛ والذي يلقي الضوء على دور البنك المركزي المصري في دعم وتطوير القطاع المصرفي منذ البدء في برنامج الاصلاح المصرفي عام ٢٠٠٤، ويتناول بالتحليل الإجراءات المتبعة للتخفيف من آثار الاضطرابات الاقتصادية في الفترة بين يناير ٢٠١١ حتى مايو ٢٠١٣. كما يقدم البحث عرضاً لأبرز التحديات أمام البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي ككل في الوقت الراهن.

وختاماً، نتمنى أن تمثل هذه الأوراق البحثية إضافة قيمة من جانب المعهد المصرفي المصري في مجال البحث العلمي. ونتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/فانقة الرفاعي – عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري والوكيل السابق لمحافظة البنك المركزي المصري- على مجهودها في مراجعة وتقييم تلك الورقة. كما نتقدم بخالص الشكر للباحثين على الجهد المبذول في إعداد الأوراق البحثية.

إدارة البحوث والتوعية

المعهد المصرفي المصري

المخلص التنفيذي:

ساهم البنك المركزي المصري بشكل فعال في امتصاص آثار الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية؛ ويعود ذلك بشكل كبير إلى نجاح تطبيق محاور برنامج الإصلاح المصرفي (٢٠٠٤-٢٠١١). ففي إطار خطة الإصلاح: تم وضع إطار جديد للسياسة النقدية لاستهداف التضخم ووضع خطة لإعادة هيكلة القطاع من خلال عمليات الدمج والبيع والاستحواذ لعدد كبير من الوحدات، تعززت رؤوس أموال البنوك وميزانيتها، انخفضت معدلات الديون المتعثرة بشكل كبير، زادت المخصصات، كما تم اتباع أحدث المعايير الدولية في إدارة المخاطر وآليات الرقابة والإشراف على البنوك. وقد زادت التحديات أمام البنك المركزي المصري منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١؛ حيث فقدت خزينة الدولة حوالي ٢٢ مليار دولار في أقل من عامين، ومع التراجع المستمر في موارد النقد الأجنبي ارتفع الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري إلى أعلى مستوى له منذ ١٠ سنوات. ومن هنا زادت العوائق أمام المركزي لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، واتخذ المركزي في هذا الصدد حزمة من القرارات والإجراءات التي من شأنها توفير السيولة في السوق، توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الأساسية والعمل قدر المستطاع للحفاظ على رصيد الاحتياطيات النقدية الدولية وقيمة الجنيه المصري. ولكن على الرغم من ايجابية وفعالية تلك القرارات ومساهمتها بشكل كبير في الحد من آثار الأزمة الاقتصادية الحالية إلا أن الأمر يتطلب توفر حلول اقتصادية فعالة ووجود رؤية اقتصادية واضحة لدى الحكومة والقائمين على السياسة المالية للدولة، وذلك لمنع المزيد من التفاقم في عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات. فلا بد وأن تحل المشاكل الاقتصادية لأن استمرارها يؤثر بالسلب على قدرة البنك المركزي على مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة ويقفل من فعالية أدواته وسياساته. وتأتي أهمية البحث في إطار تزايد التحديات أمام البنك المركزي المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، ويوضح بالتحليل كافة الإجراءات المتبعة من قبل المركزي للتخفيف من آثار الاضطرابات الاقتصادية في الفترة بين يناير ٢٠١١ حتى مايو ٢٠١٣.

كما يقدم البحث عرض لأبرز التحديات التي يواجهها المركزي والقطاع المصرفي ككل مع الإشارة إلى أن تلك العقبات تحمل في طياتها المزيد من الفرص التي من الممكن أن يتم استغلالها لتحقيق مكاسب للقطاع المصرفي في المستقبل.

مقدمة:

تعد البنوك المركزية من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام وفي المجال النقدي والمصرفي بوجه خاص، وتتولى مهام ووظائف متعددة من أهمها إدارة السياسة النقدية وضمان توافقها مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، بغرض تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي، ومن ثم الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة. البنك المركزي في أي دولة هو بنك البنوك؛ يقدم للبنوك التجارية العديد من الخدمات ويقوم بالإشراف عليها لضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي ككل. وتتمثل أهم وظائف البنوك المركزية في الآتي: تنظيم الإصدار النقدي، إدارة الأعمال المصرفية للحكومة، إدارة الدين العام المحلي والخارجي، إدارة سوق الصرف الأجنبي واحتياجات الدولة من العملات الأجنبية، الإشراف والرقابة على البنوك والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية الخاصة بها، الملجأ الأخير لإقراض البنوك، هذا بالإضافة إلى رسم وتنفيذ السياسة النقدية والتأثير على السياسة الائتمانية.

ولقد اتجهت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تعديل أهداف وأدوات سياستها النقدية، فمن سياسة نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم، وتحولت البنوك المركزية من استخدام أسلوب التكنم الشديد على أهداف السياسات النقدية إلى الإعلان الواضح والصريح عن الهدف الذي تسعى السياسات النقدية لتحقيقه كل عام، ومن استخدام أدوات تقليدية تحكمية إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على عمليات السوق المفتوحة التي تقوم على أساس التأثير غير المباشر في المؤشرات السعرية.

وتواجه البنوك المركزية في العديد من الدول النامية تحديات مضاعفة تحول دون فاعلية آليات السياسة النقدية؛ فنظراً للحالة الاقتصادية غير المستقرة وعدم توافر البيئة الاقتصادية الملائمة لعمل قوى السوق بكفاءة، قد تضطر البنوك المركزية والقطاع المصرفي إلى العمل على توفير الاحتياجات التمويلية للحكومات والاضطلاع بمتطلبات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول واعتمادها بشكل كبير على الاقتصاديات الخارجية، الأمر الذي يجعلها عرضة للصدمات المحلية والخارجية.

ونظراً لتفشي ظاهرة الأزمات المالية والمصرفية عالمياً خلال العقود الأخيرة، رأينا قوانين الإصلاح المصرفي تصدر في دول عديدة. وقد جاءت برامج الإصلاح المصرفي لتعالج ظواهر ونتائج حالات التعثر والفشل المالي التي منيت بها بعض الوحدات المصرفية في كثير من الدول، ولتشدد رقابة وإشراف البنوك المركزية على وحدات الجهاز المالي والمصرفي للتأكد من حسن سير العمل المالي والمصرفي والمحاسبي. هذا بالإضافة إلى تدعيم دور السياسة النقدية للبنك المركزي في خدمة أغراض السياسة الاقتصادية العامة من ضبط التوسع النقدي والتضخم والحفاظ على استقرار قيمة النقد الوطني.

وبالنسبة للحالة المصرية، فقد قاد البنك المركزي المصري منذ عام ٢٠٠٤ عملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك وفق سياسة مالية ونقدية متكاملة في إطار ما يعرف ببرنامج الإصلاح المصرفي، مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز المصرفي وجودة الخدمات. وقد استمر البنك المركزي في تنفيذ برنامجه لتطوير القطاع المصرفي، والذي انقسم إلى مرحلتين الأولى (٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨) والثانية (٢٠٠٩ إلى ٢٠١١). وقد جنب هذا البرنامج البنوك التعرض للمخاطر الناتجة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

كما كان لهذا البرنامج أكبر الأثر في تعزيز قدرة البنك المركزي المصري على مواجهة المشكلات الاقتصادية التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. فقد ساهمت إدارة المركزي بشكل فعال وإيجابي في تسيير أعماله خلال ثورة ٢٥ يناير وما تلاها، ففي ظل الظروف التي تتسم بنقص كبير في السيولة استحدث المركزي بعض الأدوات لتوفير السيولة اللازمة لدعم الاقتصاد المصري. هذا بالإضافة إلى العمل قدر المستطاع للحفاظ على رصيد الاحتياطيات الدولية وتحديد

أولويات استخدامها بما يتفق مع المصلحة العامة للاقتصاد ومحاولة الحفاظ على قيمة الجنيه المصري والقضاء على السوق السوداء للعملة.

وتتمثل أهمية البحث في الدور الحيوي للبنوك المركزية في الاقتصاد، وزيادة ما تواجهه تلك المؤسسات من تحديات وصعوبات خاصة في السنوات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى ما يواجه البنك المركزي المصري على وجه الخصوص من مشكلات وتحديات كبيرة منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ويتناول هذا البحث بشيء من التفصيل هذا الموضوع الهام للإجابة على الإشكالية والتساؤل البحثي المتمثل في مدى وحدود قدرة البنك المركزي المصري في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية وتزايد الضغوط والمخاطر الاقتصادية والسياسية في مصر والمنطقة المحيطة، ومدى فاعلية الأدوات النقدية والرقابية والإجراءات الاحترازية المتبعة في هذا الإطار.

ويتناول البحث أهم أدوات السياسة النقدية وتقييم فاعليتها في الدول النامية عامة مع الإشارة إلى تطور استخدام تلك الأدوات في القطاع المصرفي المصري. ثم يعرض ملخص عن أبرز محاور خطة الإصلاح المصرفي المصري وأثرها الايجابي على تعزيز قدرة القطاع المصرفي على امتصاص آثار الأزمات المحلية والعالمية. أما الجزء الأخير، فيتطرق بمزيد من التفصيل إلى دور المركزي في دعم الاقتصاد المصري منذ قيام الثورة مع عرض لأهم القرارات والسياسات المتبعة من قبل المركزي وأثرها الايجابي في الحد من تفاقم المشكلات الاقتصادية، وذلك مع الختام بتحليل لأهم التحديات التي لازالت تواجه المركزي خلال تلك الفترة الصعبة، مع التأكيد على أن تلك التحديات والظروف تحمل في طيتها المزيد من الفرص التي من المفترض وأن يستغلها صانعو القرار النقدي بمصر لتطويع القطاع المصرفي وتعزيز دوره في مساندة الاقتصاد القومي.

القسم الأول: أهمية السياسة النقدية وتطورها مع الإشارة إلى الحالة المصرية:

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع النقدية والمعرض النقدي بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بحيث لا تؤدي إلى التضخم أو الكساد، وذلك للمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للسياسة الاقتصادية مثل الزيادة في مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي والاستقرار السعري (عبد الحميد، ٢٠١٣). أما السياسة الائتمانية كأحد جوانب السياسة النقدية تتمثل في تلك الإجراءات التي تهدف إلى أن يكون حجم الائتمان الكلي وبالتالي حجم النقود الذي تستطيع وحدات الجهاز المصرفي أن تولده في الحدود المناسبة التي تحقق أهداف السياسة النقدية وبما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب تحقيقه منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش (شعبان، ٢٠٠٧).

والسياسة النقدية تسمح للبنوك المركزية بممارسة تأثير مهم على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن بينها النمو، العمالة، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، ميزان المدفوعات وتوزيع الدخل مما ينعكس على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع. ويعد الاهتمام بتوفير الظروف الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام في الأسعار في الأجلين القصير والمتوسط من المهام الرئيسية للبنك المركزي ومن أكثر الطرق فاعلية للنهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية. كما أن عدم الاستقرار في الأسعار وارتفاعها المستمر يكون مكلفاً لأنه يخفض من قيمة المدخرات وبالتالي يقلل من حجم الاستثمارات نتيجة عدم التأكد بشأن أسعار المستقبل. ومن هنا تأتي أهمية التوجه نحو **"استهداف التضخم"** وتبنيه كإطار رسمي للسياسة النقدية بعد أن أظهرت أطر أخرى عدم موافاتها بالوصول إلى الهدف النهائي وهو السيطرة على التضخم في ظل المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي.

أولاً: استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية:

بدأت العديد من الدول في أواخر الثمانينات من القرن العشرين في اعتماد استهداف التضخم، وعلى الرغم من تزايد عدد البلدان التي تستهدف الوصول إلى مستوى متدن ومستقر من التضخم إلا أن عدد محدود منها استوفت بالكامل كافة معايير ومتطلبات استهداف التضخم (عبد العال، ٢٠١١). وتتنحصر أهم متطلبات استهداف التضخم في الآتي: (١) انضباط المالية العامة (خفض عجز الموازنة ليتواءم مع نمو اقتصادي غير تضخمي) (٢) بناء قطاع مصرفي قوى وفعال ذو ملاءة مصرفية وسيولة مرتفعة (٣) ضمان استقلالية البنك المركزي (٤) الشفافية والتواصل مع الأطراف المعنية بفاعلية، وتشمل البنوك، المستثمرين، الجمهور، الأكاديميين، الصحافة، المراكز البحثية المحلية والدولية والمؤسسات الدولية (٥) إرساء بنية تحتية تقنية وفنية قوية قادرة على التحليل الاقتصادي وصياغة نماذج متطورة للتنبؤ بالتضخم لتنفيذ سياسة نقدية استباقية (٦) الارتقاء بجودة ودقة البيانات الاقتصادية المختلفة (المشاط، ٢٠١٢).

ولقد حققت البلدان التي استهدفت التضخم معدلات منخفضة ومستقرة من التضخم دون التضحية بالنمو الاقتصادي أو زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ورغم ذلك فإن بعض الاقتصاديين يرون أن هذا النهج لا يزال يحتاج إلى اختبار في إطار مناخ أكثر اضطراباً (عبد العال، ٢٠١١). وعلى صعيد آخر، أثبتت تجارب الدول المختلفة مساهمة سياسة استهداف التضخم في تعزيز الشفافية وفهم العامة للسياسات النقدية (Knight, 2006).

وفيما يتعلق بالحالة المصرية فإن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزي المصري والخاص بوضع وتنفيذ السياسة النقدية، ينص على أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الذي يتقدم على غيره من الأهداف. وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي المصري - في المدى المتوسط - بتحقيق معدلات

منخفضة للتضخم تساهم في بناء الثقة وبالتالي خلق البيئة المناسبة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وتشكل العديد من العوامل عائقاً أمام المركزي المصري للتحول بشكل متكامل لاستهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية، وترجع تلك العوامل بالأساس إلى طبيعة التضخم والذي اتضح انه مدفوع بالدرجة الأولى في السنوات الأخيرة بسلسلة من الصدمات المحلية والعالمية والتي تقامت بسبب عدة عوامل منها: (أ) التشوّهات السعرية الناتجة عن الممارسات الاحتكارية (ب) عجز في المعروض من السلع نتيجة نقص في الإنتاج أو زيادة الصادرات على حساب السوق المحلي (ج) الاختناقات في المعروض الناجمة عن قصور في قنوات التوزيع (المشاط، ٢٠١٢).

ولهذا، ولكي ينجح إطار استهداف التضخم لابد من معالجة التشوهات السابق ذكرها والعمل على الحد من الممارسات الاحتكارية و تلبية متطلبات السوق المحلي أولاً. وبالتالي مكافحة التضخم لن تكون معركة يخوضها البنك المركزي وحده، بل تحتاج إلى العديد من الإجراءات لضبط الأسواق والقضاء على الممارسات الاحتكارية (عبد الفضيل، ٢٠١٢).

ثانياً: أدوات السياسة النقدية الكمية/العامة:

تتنوع أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود، وتوجد ثلاث أدوات عامة للرقابة الكمية على الائتمان المصرفي يستخدمها البنك المركزي وهم:

١- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

الاحتياطي القانوني يقضي بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع البنوك إجبارياً لدى البنك المركزي كرصيد دائن وبدون فائدة، ويعتبر وسيلة من وسائل البنك المركزي للتحكم في الائتمان وتختلف هذه النسبة من دولة لأخرى كما تتغير من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية. ويستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتأثير في حجم وكمية الائتمان التي تمنحه

البنوك التجارية. ووفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني في أثناء فترات التضخم للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان، أما في حالات الكساد الاقتصادي يتم تخفيض تلك النسبة مما يعطي البنوك التجارية الفرصة لمنح المزيد من الائتمان والتوسع في عرض النقود. ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة وقدرة البنوك على منح الودائع من جهة أخرى.

تقييم فاعلية أداة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

يعمل الاحتياطي النقدي كمنظم لعرض النقود وهو من الأدوات التي لها تأثير فوري ومباشر على البنوك. ويعتبر من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه وخاصة في الدول النامية، حيث يؤثر على حجم السيولة لدى البنوك ويضمن حقوق المودعين دون الحاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة (عبد الحميد، ٢٠١٠). إلا أن البنوك يجب أن تتجنب تغيير تلك النسبة بشكل متكرر على فترات قصيرة، بل يفضل ثباتها على فترات طويلة إلا إذا دعت الضرورة لذلك. وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية التي لا يوجد لديها الظروف الملائمة لوجود سوق مفتوحة فعالة قد تفضل اللجوء إلى هذه الأداة إلا أن دولاً متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تفضلها وتفضل عليها أداة السوق المفتوحة (عبد الحميد، ٢٠١٣).

الحالة المصرية:

منذ ديسمبر ١٩٩٠ يلزم البنك المركزي المصري البنوك العاملة بأن تحتفظ لديه بأرصدة دائنة لا تقل نسبتها عن ١٥% من إجمالي الودائع لدي تلك البنوك بالجنيه المصري (أبو العيون، ٢٠٠٣). هذا علاوة على التزامها بإيداع نسبة ١٥% من مجموع ما لديها من أرصدة الودائع بالعملات الحرة لدى البنك المركزي بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة على الإيداعات بسوق لندن. وقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي إلى ١٤% فقط من إجمالي الودائع في سبتمبر ٢٠٠١ وذلك بهدف مواجهة حالات التباطؤ في

معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع البنوك على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية بتكلفة أقل. وفي أعقاب ثورة يناير، تم تخفيض تلك النسبة مرتين متتاليتين الأولى في ٢٠ مارس ٢٠١٢ حيث وصلت إلى ١٢% والثانية في ٢٢ مايو ٢٠١٢ ووصلت إلى ١٠%؛ وذلك لإتاحة سيولة إضافية وزيادة الائتمان المصرفي ودعم الاقتصاد المصري في تلك المرحلة الصعبة.

٢- عمليات السوق المفتوحة وعقود اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو):

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية (السندات وأذون الخزانة) في السوق المالية للتحكم في القاعدة النقدية، لهذا يحتفظ البنك المركزي بمحفظة تضم الأوراق الحكومية ذات الأجل المتفاوتة وتسمى عادة بالمحفظة الاستثمارية (المغربي، ٢٠١١). وتهدف تلك الآلية إلى رغبة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التحكم في حجم النشاط الائتماني والاستثماري (توسيع أو تقييد عرض النقود وموازنة التغيرات في القاعدة النقدية التي ترجع إلى عوامل لا يستطيع البنك المركزي التحكم فيها). ويستخدم البنك المركزي تلك الأداة للتحكم في مستوى السيولة طبقاً للأهداف التي تحددها السياسة النقدية سواء بالنسبة لمستويات أسعار الفائدة وأسعار الصرف؛ حيث يقوم البنك المركزي ببيع ما في حوزته من أوراق مالية في حالة الرغبة في امتصاص فائض السيولة، أما في حالة الرغبة في ضخ السيولة يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية.

أما فيما يتعلق بعمليات إعادة الشراء (الريبو) فهي تستخدم لضخ سيولة مؤقتة في السوق والتي بموجبها يُقرض البنك المركزي البنك التجاري مقابل أوراق تجارية مقبولة لديه لمدة محددة قصيرة الأجل على أن يتم إعادتها للبنك البائع (إعادة شراؤه إليها) عند قيامه بسداد ما اقترضه من أموال في الموعد المحدد، وتستخدم عمليات إعادة الشراء المعكوسة لامتصاص سيولة مؤقتة في السوق وعادة ما يتم اختيار الفترة على أساس توقع السيولة لدى البنوك. وتعتبر تلك العمليات واحدة من الأدوات النقدية

غير المباشرة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في السيولة الأولية للجهاز المصرفي.

تقييم فاعلية أداة عمليات السوق المفتوحة:

يلاحظ أن سياسات السوق المفتوحة مرنة ويمكن استخدامها في أي وقت وتكون تحت السيطرة الكاملة للبنوك المركزية، كما أنها تعتبر من أهم الوسائل للموازنة في التأثير على العوامل التي من الصعب التحكم فيها فيما يتعلق بعرض النقود (عبد الحميد، ٢٠١٣).

وتقييماً لفاعلية تلك الآلية، فقد تكون آثارها وفعاليتها متواضعة وليس بالضرورة وأن يقع آثارها على كل البنوك؛ لأن البنوك التجارية قد لا تُقبل على تلك العمليات بالتوسع في منح الائتمان واستثمار مواردها المتاحة أثناء فترات الركود الاقتصادي وقد لا تندفع لشراء أدون الخزانة من البنك المركزي أثناء الأزمات الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات السوق المفتوحة أبطأ من سياسة تغيير الاحتياطي النقدي القانوني من حيث الأثر. هذا بالإضافة إلى أن استخدامها أو اللجوء إليها لا يكون سهلاً في الدول النامية التي تفتقد إلى الأسواق المالية والنقدية المتطورة (المغربي، ٢٠١١).

الحالة المصرية:

أخذ البنك المركزي المصري يتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في إدارة السياسة النقدية عند البنوك المركزية للدول المتقدمة منذ يناير ١٩٩١ لتمويل عجز موازنة الدولة وذلك من خلال إصدار أدون خزانة قصيرة الأجل في مزادات أسبوعية بأسعار فائدة تنافسية. وجدير بالذكر أن المركزي لم يمارس عمليات السوق المفتوحة كأداة فعالة للسياسة النقدية اعتباراً من يناير ١٩٩١ وقد اقتصر دوره على ممارستها من جانب واحد وهو امتصاص السيولة المحلية عن طريق إصدار أدون الخزانة تختلف آجالها بين ٣ و ٦ شهور وسنة بهدف تمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة في إطار السياسة المالية دون اللجوء إلى الاقتراض

المباشر من البنك المركزي (عبد الحميد، ٢٠١٣). وظهرت عمليات إعادة شراء أذون الخزانة الريوي إلى حد ما عام ١٩٩٦ ثم استخدمت بكثافة عام ١٩٩٧، واستخدمت البنوك أسلوب التقدم بعتها شاملة الكمية والسعر إلى البنك المركزي، واستحدث في عام ٢٠٠١ نظام يسمح للبنوك وفقاً لضوابط معينة بإجراء عمليات إعادة شراء أذون الخزانة لمدة يوم واحد وفقاً لسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي (أبو العيون، ٢٠٠٣).

وقد اعتمدت الحكومة المصرية على أذون الخزانة كعامل رئيسي لسد عجز الموازنة منذ بداية الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي، وذلك على خلاف ما كان معمول به خلال الثمانينات من طبع للبنك المركزي المصري من ٤ مليارات جنيه في عام ١٩٩١ إلى ٢٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، لتضاعف بصورة مذهلة لتصل إلى ٢٦٦ مليار جنيه في نهاية ٢٠١٠ ثم لتقفز إلى ٣٧٥ مليار جنيه في بداية ٢٠١٢. وباستعراض الجهات الحائزة على أذون الخزانة المصرية نجد استحواد البنوك على النصيب الأكبر بنسبة ٧٠% تقريباً، وتتوزع النسب الباقية بين العديد من الجهات سواء من قبل صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، إلى جانب نصيب محدود لقطاع البترول والتعدين وقطاع الخدمات والإسكان وقطاع التجارة وللأفراد. وكان المتعاملون الأجانب يستحوذون على نسبة ليست بقليلة من أذون الخزانة إلا أنهم خرجوا من السوق المصرية بعد الثورة.

٣- سياسة سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تملكها تلك البنوك وسبق خصمها للعملاء أو لقاء ما يقدمه لها من قروض مضمونة بمثل هذه الأوراق (عبد الحميد، ٢٠١٠). فهو باختصار سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك من البنك المركزي.

وهناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها فكلما ارتفع سعر الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للأفراد والمشروعات حتى تستطيع البنوك إقراض أموالها وتحقيق هامش ربح معقول، لأنها تفترض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء، وينخفض نتيجة لذلك الطلب على الاقتراض من البنوك لارتفاع تكلفتها فينخفض الائتمان المصرفي والعكس صحيح.

تقييم فعالية أداة سعر إعادة الخصم:

ويتميز سعر إعادة الخصم بأنه يكفل للبنوك الحصول على أموال في أي وقت وبتكلفة منخفضة عن الوسائل الأخرى (عبد الحميد، ٢٠١٣). إلا أن سياسة إعادة سعر الخصم تحاط ببعض العيوب التي قد تحد من فاعليتها؛ فالبنوك قد تتوافر لديها احتياطات نقدية كبيرة ولا تكون في حاجة إلى الاقتراض من البنك المركزي، كما أن الكثير من البنوك لا تندفع وراء الاقتراض من البنك المركزي أو خصم الأوراق التجارية لديه في أي وقت حيث تعتبره فقط الملجأ الأخير للاقتراض، مما يفقد البنك المركزي القدرة على استخدام تلك الأداة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي. هذا بالإضافة إلى أن فاعلية استخدام تلك الأداة تتطلب وجود أسواق نقدية متطورة تتعامل في الأوراق التجارية قصيرة الأجل وهي لا تتوفر بدرجة كافية في الأسواق النامية. إلا أن سياسة سعر الخصم مازالت أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية وتلعب دور مكمل مع أدوات السوق المفتوحة وتعتبر عن توجه سياسات السلطات النقدية سواء كانت توسعية أو انكماشية (المغربي، ٢٠١١).

الحالة المصرية:

واعتباراً من يناير ١٩٩١، قام البنك المركزي المصري بربط سعر الخصم باتجاهات أسعار الفائدة على أدون الخزانة لمدة ٩١ يوم (أبو العيون، ٢٠٠٣)، حيث كان يتم تحديد سعر الخصم بهامش يزيد بنحو ٢% عن متوسط سعر الفائدة على أدون الخزانة الصادرة في تاريخ تحديد سعر

الخصم، وبالتالي كان مؤشر أسعار الفائدة في السوق المصرفي يعتمد اعتماداً كلياً على أسعار الفائدة السائدة على أذون الخزانة وسعر الخصم لدى البنك المركزي (عبد الحميد، ٢٠١٣). ولمواجهة التباطؤ الاقتصادي وعلاج أزمة السيولة قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر الإقراض والخصم لديه من ١٢% عام ١٩٩٨ حتى ١١% في أبريل ٢٠٠١ وقد وصل إلى ٩,٥% في يونيو ٢٠١٢ وذلك وفقاً للبيانات الرسمية للبنك المركزي المصري.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية النوعية/ الخاصة للرقابة على الائتمان المصرفي:

وتهدف البنوك المركزية باستخدام تلك الأدوات إلى التحكم في هيكل الائتمان المصرفي وتوفير الاحتياجات الائتمانية التي تحجم البنوك عن تيسيرها بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. هذا بالإضافة إلى الرغبة في تلافي بعض العيوب والنواقص التي قد تنشأ عن استخدام الأدوات الكمية السابق ذكرها (المغربي، ٢٠١١). ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى عدة أساليب وفقاً للمغربي من أهمها:

- اللجوء إلى وسيلة أسعار الفائدة التمييزية والتي توجه لقطاعات اقتصادية معينة، وذلك لزيادة حجم القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية والتصديرية على سبيل المثال.
- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها مقداراً معيناً وذلك من خلال تعيين حد أقصى لحجم القروض الممنوحة لقطاع معين في بعض المجالات التي ينبغي تجنب الاستثمار فيها من قبل البنوك التجارية.
- تحديد الحد الأعلى لسعر الفائدة على الودائع التي لا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاوزها وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة.
- استخدام التفاوت في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بحيث تختلف تلك النسبة وفقاً لمدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل أنواع معينة من الأنشطة التي ترغب السلطة النقدية في تشجيعها. ومن

الأمتثلة على ذلك قيام البنك المركزي المصري بإعفاء البنوك التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي القانوني.

وقد يلجأ البنك المركزي أحياناً إلى استخدام الوسائل المباشرة كبديل أو لتعزيز فاعلية استخدام الأدوات الكمية الأخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ومدى الحاجة لتدخل البنك في شئون الائتمان. والرقابة المباشرة على الائتمان قد تتخذ شكل الإقناع أو التأثير الأدبي بحكم مكانة البنك المركزي لدى البنوك الأخرى، ويعتمد البنك المركزي في ذلك على مدى قدرته على إقناع البنوك التجارية بطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة وتقديم النصح لها ومطالباتها بجدية تنفيذ تلك التوجيهات.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير البنك المركزي على البنوك بتوجيه الائتمان نحو قطاعات ومؤسسات معينة يؤدي بدرجة أو بأخرى إلى إعادة توزيع الموارد بين الحكومة والقطاع الخاص أو داخل القطاع الخاص نفسه (Epstein, 2005).

القسم الثاني: برنامج الإصلاح المصرفي (٢٠٠٤-٢٠١١):

فقد قاد البنك المركزي المصري عملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك وفق سياسات مالية ونقدية متكاملة، مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز المصرفي وتطويره بما يتماشى مع أحدث المعايير الدولية وبما يخدم الاقتصاد الوطني. ومن الممكن حصر أهم التطورات التي حدثت في النظام المصرفي خلال العقد الماضي من خلال استعراض أهم ملامح "برنامج الإصلاح المصرفي" بمرحلتيه الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) والثانية (٢٠٠٩-٢٠١١). وقد استهدفت المرحلة الأولى ٢٠٠٤-٢٠٠٨ خلق سوق للصرف الأجنبي يعكس قوى العرض والطلب الحقيقيين، وضع إطار جيد للسياسة النقدية يتخذ من استقرار المستوى العام للأسعار في الأجل المتوسط هدفاً له، هذا بالإضافة إلى القيام بإصلاح هيكلي ومالي شامل للقطاع المصرفي. أما المرحلة الثانية ٢٠٠٩ - ٢٠١١ فاستثمرت النجاح الذي تحقق في المرحلة الأولى واستهدفت تعزيز الثقة في سوق الصرف والسياسة النقدية ورفع كفاءة أداء وسلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر.

أولاً: أهم محاور برنامج الإصلاح المصرفي:

وتتمثل أهم محاور برنامج الإصلاح المصرفي في الآتي^١:

١- تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري:

فقد تم تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالمركزي من خلال انتقال الرقابة المصرفية من منهج الرقابة بالالتزام إلى منهج الرقابة المعتمد على المخاطر. وفي ذات الوقت تم تطوير منهجية العمل بإدارة الرقابة الميدانية حيث تم إعداد دليل عمل التفتيش على البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري وفقاً للمعايير الدولية. وقد ساهمت تقارير التفتيش التي تم إعدادها في تحسين إدارة المخاطر لدى عديد من البنوك. علاوة على

^١ ملخص من مختلف التقارير السنوية للبنك المركزي المصري وتقرير إنجازات البنك المركزي المصري في الفترة ٢٠١٢/٢٠٠٣

اضطلاع وحدة المخاطر الكلية المنشأة عام ٢٠٠٧ بتحليل ومتابعة تطورات مؤشرات السلامة المالية Key Financial Soundness Indicators، وإجراء اختبارات الضغوط Stress Testing وإصدار تقرير الاستقرار المالي Financial Stability Report.

وفيما يتعلق بتقوية سبل الرقابة المكتبية، فقد تم اسناد الأمر إلى مجموعات عمل متخصصة، تكون كل مجموعة مسؤولة عن الرقابة والإشراف على عدد من البنوك من خلال قاعدة بيانات حديثة. هذا بالإضافة إلى استحداث وحدتين لدعم الرقابة المكتبية وهما وحدة التقارير الدولية (MIS) التي تهدف إلى تطوير وتحديث التقارير الواردة من البنوك بما يتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتوفير قاعدة من البيانات الإحصائية الموحدة عن القطاع المصرفي المصري لتحقيق مزيداً من الإفصاح والشفافية، ووحدة متابعة الشركات الكبرى التي تهدف إلى تحديد إجمالي القروض الممنوحة لكل عميل شاملاً الأطراف المرتبطة به بهدف تقييم مخاطر التركيز في القطاع المصرفي، وتوجيه البنوك لاتخاذ ما يلزم لتخفيض وتغطية مخاطرها وتدعيم رؤوس أموالها.

٢- إعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي:

فقد نجحت إدارة البنك المركزي خلال تلك الفترة في تطبيق خطة اصلاح هيكلي في البنوك أتت بثمار جيدة في مجال خفض العجز في رؤوس أموالها، الحفاظ على أموال المودعين وحماية الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته. وقد اشترطت إدارة البنك المركزي في ١٥ يوليو ٢٠٠٥ على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للبنك عن ٥٠٠ مليون جنيه مصري وألا يقل رأس المال المخصص لنشاط فروع البنوك الأجنبية عن ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. وبناءً على ذلك فقد تم دمج البنوك الضعيفة والمتعثرة -التي عجزت إدارتها عن الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع وسد عجز المخصصات- في كيانات مصرفية قوية، مما ترتب عليه تقليص عدد البنوك من ٥٧ بنك في ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٩ بنك في ٢٠٠٨ ورسمياً زاد عدد البنوك إلى ٤٠ بنك في ٢٠١٢ وذلك بعد تسجيل "المصرف العربي الدولي" وإخضاعه لرقابة المركزي المصري

بعد ٣٨ عام من تأسيسه بموجب اتفاقية دولية في خارج إطار إشراف البنك المركزي المصري. كما تم في إطار هذه الخطة بيع ٨٠% من رأسمال بنك الإسكندرية إلى بنك سان بولو الإيطالي. فضلاً عن بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة للقضاء على تداخل وتضارب المصالح في القطاع المصرفي. وقد كان لعمليات بيع مساهمة البنوك العامة في البنوك المشتركة وبيع أسهم بنك الإسكندرية وعمليات الدمج والاستحواذ أكبر الأثر في جذب الاستثمار الأجنبي والإقليمي ونقل الخبرة المصرفية المتطورة والحديثة إلى القطاع المصرفي المصري، حيث دخلت العديد من البنوك العالمية والإقليمية مثل بنك إنتيسا سان بولو، بنك بيريوس، بنك الكويت الوطني، مجموعة البنك الأهلي المتحد البحرينية وبنكي عودة وبلوم اللبانيين إلى السوق المصرفي المصري. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم ضخها في القطاع المصرفي المصري في الفترة من منتصف ٢٠٠٥ إلى نهاية ٢٠٠٦ نحو ٤،٣ مليار دولار أمريكي.

إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (البنك الأهلي المصري، بنك مصر وبنك القاهرة) والتي أظهرت تحسن في معدلات أدائها بعد المرحلة الأولى، وتم استكمال خطة تطويرها خلال المرحلة الثانية لاستكمال المتطلبات اللازمة لرفع كفاءة أدائها في مجالات الوساطة المالية، إدارة المخاطر، الموارد البشرية والحاسب الآلي لضمان استمرارية تحسن معدلات أدائها المالي والتنافسي. هذا بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال استشاريين دوليين، فضلاً عن إجراء عملية تدقيق ومراجعة شاملة للقوائم المالية للبنوك العاملة للأعوام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية IFRS. وباستطلاع آثار الإصلاح المصرفي يلاحظ وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري لعام ٢٠١٢ أن البنوك العامة الثلاثة نجحت في تغطية عجز المخصصات والمقدر بنحو ٤٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣ فضلاً عن ارتفاع أرباحها لتسجل نحو ٤،٤ مليار جنيه في ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٥٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٣. هذا بالإضافة إلى التوسع الكبير في حجم النشاط من خلال ارتفاع إجمالي الأصول وعدد الفروع وعدد ماكينات الصراف الآلي.

إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك المتخصصة (البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي، البنك العقاري المصري العربي، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري).

٣- اتباع أحدث المعايير الدولية في إدارة المخاطر (تطبيق بازل II وIII):

وقد كان تطبيق اتفاقية بازل II بالقطاع المصرفي أحد المحاور الأساسية للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح التي بدأها المركزي في عام ٢٠٠٩ لتصبح جزءاً من الإطار الرقابي المصري وذلك بهدف تعزيز إدارة جميع أنواع المخاطر وبالتالي ضمان الاستقرار المصرفي، إدارة رأس المال بكفاءة أكبر بما يؤدي إلى مواجهة المخاطر الحقيقية ومواكبة أفضل الممارسات الدولية. ولقد بذل البنك المركزي جهوداً مضمّنة لتطبيق متطلبات بازل II في البنوك المصرية بهدف زيادة مقدرتها على إدارة المخاطر. وتم في هذا السياق توقيع بروتوكول مع البنك المركزي الأوروبي وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق مقررات بازل II بالبنوك المصرية، بشكل يركز على مبدئين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لهذه المقررات بالتدرج على عدة مراحل. وقد اختتمت تلك الجهود في مارس ٢٠١٢، وكان من المقرر أن يتم الانتهاء من تطبيق تلك المقررات بالبنوك المصرية في ديسمبر ٢٠١٢ واعتباراً من يونيو ٢٠١٣ للبنوك التي تنتهي السنة المالية بها في يونيو. وتشير نتائج متابعة التزام البنوك المصرية بمعيار كفاية رأس المال إلى أن نسبة القاعدة الرأسمالية/الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بلغت نحو ١٥,٧% في نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ١٦% في نهاية يونيو ٢٠١١ مقابل ١٠% كحد أدنى مقرر وذلك وفقاً للتقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠١٢/٢٠١١.

إن اتفاقية بازل في حد ذاتها تتطور وتتغير نظراً لطبيعتها الديناميكية لتواكب تحديات السوق المصرفية العالمية، وقد تم اطلاق بازل III عالمياً، والتي من المتوقع أن يتم تطبيقها بصورة كاملة ونهائية

بحلول عام ٢٠١٩. ففي حين فشلت بازل II في حماية القطاع المصرفي من أزمة ٢٠٠٨، أجرت لجنة بازل تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاثة لبازل II تمت بموجبها زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودته، حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية. وقد وضع البنك المركزي المصري في الاعتبار لتطبيقات بازل III في أثناء إعداده لتطبيقات بازل II لتيسير تطبيقها بالقطاع المصرفي المصري في المستقبل.

وفي ظل التحديات العالمية التي يواجهها القطاع المصرفي المصري لتطبيق معايير بازل III، يتعين على المركزي والبنوك الاضطلاع بعدد من المتطلبات:

دور البنك المركزي المصري لتطبيق بازل III:

- ضرورة حضور ممثلي المركزي للمؤتمرات والاجتماعات الدولية للإلمام بأحدث المستجدات، وإمداد البنوك بكافة المعلومات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية والتقنية اللازمة، لتيسير تطبيق بازل III
- استعراض خطط التنفيذ مع القيادات المصرفية ومتابعة مستويات التقدم المتحققة عملياً
- توجيه البنوك نحو تعزيز رؤوس أموالها لكي تتواءم مع بازل III، حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض عدد البنوك العاملة في الجهاز المصرفي
- التطوير المستمر لأساليب إدارة المخاطر ومراقبة الالتزام في البنوك ودعم تبني حوكمة البنوك وتعزيز الإفصاح عن المعلومات بها
- المتابعة الدقيقة لنتائج اختبارات الضغوط لتجنب التعثر المصرفي

مهام البنوك للتوافق مع معايير بازل III:

- إعادة تقييم المتطلبات الإضافية لرأس مال البنك وإعادة توجيه عمليات إدارة السيولة بطريقة آمنة تستطيع البنوك من خلالها تحقيق متطلبات التوازن بين الأمان والربحية
- ضرورة تنوع المحفظة الائتمانية والبعد عن تركيز القروض، نظراً للآثار السلبية لتركز القروض على عمليات البنوك وأدائها في المدى الطويل خاصة في حالات التعثر عن السداد، هذا بالإضافة إلى تطوير آليات تحديد مخصصات مواجهة خسائر القروض
- العمل على تحسين نوعية القروض وجمع المزيد من المعلومات عن العملاء؛ حيث يعزز تحليل المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بالقروض من قدرة البنوك على وضع منهجيات مختلفة للتحليل الائتماني وكذلك لتقييم المخاطر بشكل فعال (النجار، ٢٠١٣)
- اعتماد منهج الحوكمة في الأداء التنظيمي والفني للبنوك بما يتيح لها القدرة على ضبط مستويات الأداء
- الالتزام بإجراء اختبارات الضغوط وتقديم نتائجها للمركزي، والأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستقبلية المتوقعة في الظروف الاقتصادية غير المواتية
- تدعيم الهياكل الوظيفية بالمهارات المطلوبة وتكليف عمليات التطوير والتدريب لمواكبة التطورات التقنية والمستجدات العالمية على الساحة المصرفية
- ضبط عمليات دفع المكافآت والمبالغ المرتفعة للمدراء وأعضاء مجالس الإدارات

٤ - انخفاض حجم الديون المتعثرة:

فيما يتعلق بمعالجة الديون المتعثرة فقد تم تقدير إجمالي الديون المتعثرة للقطاع المصرفي بنحو ١٣٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ يخص البنوك العامة منها نحو ٩٦ مليار جنيه. كما تم تحديد فجوة

المخصصات التي تم تقديرها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بنحو ٥٥ مليار جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ (للبنوك العامة التجارية الأربعة قبل خصخصة بنك الإسكندرية)، وتم الانتهاء من تغطيتها بالكامل في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢). وقد أدت مساهمة البنوك في إقراض الشركات المملوكة للدولة إلى تفاقم مشكلة الديون المتعثرة، ففي عام ٢٠٠٤ ساهمت البنوك العامة في إقراض القطاع العام بنحو ٤ مليار جنيه تقريباً، وتشير المصادر أنه في وقت بدء برنامج الإصلاح بلغت الديون الرديئة المشكوك في تحصيلها نحو ٢٥% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي (النجار، ٢٠١٣).

وفي نهاية مارس ٢٠٠٠ حصل ٣٤٣ عميل على ٤٢% من جملة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وإن نصيب ٨ عملاء فقط من تلك التسهيلات قد بلغ نحو ١٢،٤ مليار جنيه بمتوسط ١٥٥١ مليون جنيهاً لكل منهم وبما يمثل في مجموعة نحو ٦٠% من جملة حقوق المساهمين بالجهاز المصرفي المصري (عبد العال، ٢٠١١). والبعض يرجع هذه المشكلة إلى سياسات المركزي من خلال ما سمح به في ذلك الوقت من إلغاء للقيود على أقسام الائتمان والسماح لها باتخاذ قرارات الإقراض وتحديد سعر الفائدة والتوسع في الإقراض اعتماداً على السمعة والنفوذ السياسي دون الإعتماد على الجودة ودراسة جدوى المشروعات.

ومنذ البدء في برنامج الإصلاح المصرفي في عام ٢٠٠٤ والحكومة المصرية تسعى للحد من نسبة الديون المتعثرة خاصة في بنوك القطاع العام. وفي هذا الإطار انخفضت نسبة الديون المتعثرة من ٢٢% عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٩،٩% في ٢٠١٢ (تقرير الغرفة التجارية الأمريكية، ٢٠١٣).

وقد تم الاتفاق نهائياً مع وزارة الاستثمار على قيمة المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام بالبنوك العامة الأربعة والتي بلغت ٢٦ مليار جنيه، حيث تم سداد مبلغ ٦،٩ مليار جنيه نقداً في يناير ٢٠٠٦ لبنك الإسكندرية، كما تم سداد مبلغ ٩،١ مليار جنيه نقداً في ديسمبر ٢٠٠٦ للبنك الأهلي المصري وبنكي مصر والقاهرة، وتم الاتفاق على سداد المديونية المتبقية وقدرها ١٠ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة

خلال ١٢ شهراً وذلك وفقاً للبيانات الواردة بالتقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ونجحت وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزي المصري في عمل تسويات إلى ٩٠% من الديون المتعثرة (غير شاملة مديونية قطاع الأعمال العام). أما المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة، فقد تم سداد ٦٢% نقداً لبنوك القطاع العام التجارية، وبالنسبة للمبالغ المتبقية (٣٨%) فقد تم توقيع اتفاق طارئ في سبتمبر ٢٠٠٩ تم بموجبه السداد العيني للمديونية القائمة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٠. ويوضح الجدول رقم (١) من الملحق تطور نسب القروض المتعثرة والمخصصات في القطاع المصرفي المصري بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. ويلاحظ الانخفاض التدريجي الذي شهدته نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال تلك الفترة.

٥- إدارة الاحتياطي النقدي وسوق الصرف:

على مدار السنوات السابقة بذل البنك المركزي جهود كبيرة للحفاظ على قيمة الجنيه والسيطرة على معدلات التضخم، بعد عدة ضربات تلقاها الاقتصاد نهاية التسعينات. فقد تمت السيطرة على أسعار الدولار والنزول به إلى أقل من ٥,٥ جنيه بعد أن كان قد صعد إلي نحو أكثر من ٧ جنيهات قبل ٢٠٠٣. كما نجحت إدارة المركزي في الوصول بالاحتياطي النقدي الأجنبي من ٨ مليارات دولار قبل ٢٠٠٣ إلي ٣٦ مليار دولار قبل الثورة وهو ما ساعد مصر على تحمل الظروف السياسية الصعبة بعد الثورة.

وأسهمت سياسات المركزي في القضاء على السوق السوداء للعملات الأجنبية، والحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي والذي تم استثماره وفقاً لأفضل المعايير العالمية المتعارف عليها وأكثرها أماناً، ولم يستخدم إلا لتلبية المتطلبات القومية، مثل خدمة الدين الخارجي، ومواجهة احتياجات استيراد السلع الاستراتيجية والأساسية، خاصة البترولية والتموينية. هذا بالإضافة إلى توفير العملات من النقد الأجنبي وتيسير

الحصول عليها لجميع القطاعات الاقتصادية والمستثمرين والأفراد الأجانب والمصريين وتغطية متطلبات التجارة الخارجية، السياحة، الحج والعمرة والتحويلات. كما نجح سوق الصرف في استيعاب الصدمات الداخلية كأحداث شرم الشيخ وطابا وذهب والأزهر.

٦- دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تبني المركزي مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد قرر المركزي إعفاء البنوك التي تمنح قروضاً وتسهيلات ائتمانية لهذه النوعية من الشركات من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤% (تم تخفيضها إلى ١٢% ثم إلى ١٠% خلال الربع الأول والثاني من ٢٠١٢ على التوالي).

وفي هذا الإطار، قام المركزي والمعهد المصرفي المصري بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء مسح ميداني للقيام بحصر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الجمهورية على مراحل. وقد تم بالفعل عمل حصر شامل لهذه المشروعات على مستوى الجمهورية لتوفير قاعدة بيانات تفصيلية على الموقع الإلكتروني للمعهد عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف إدراجها تحت مظلة القطاع الرسمي. ويوفر هذا الموقع قاعدة بيانات تفصيلية عن آلاف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن للبنوك استهدافها كعملاء مرتقبين.

هذا بالإضافة إلى الترخيص لأول شركة تعمل في مجال خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني (الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-score) في يناير ٢٠٠٨ بغرض توفير أكبر قدر من المعلومات التاريخية والمحدثة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمساعدة البنوك في اتخاذ قرار ائتماني سليم.

وتمثلت أهم نتائج برنامج الإصلاح المصرفي في النقاط التالية:

- رفع كفاءة وأداء وضمن سلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بدوره في الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويوضح الجدول رقم (٢) من الملحق مقارنة بين أهم مؤشرات القطاع المصرفي المصري في ٢٠٠٣ و ٢٠١٢ ويشير إلى التطور الايجابي الذي طرأ على الساحة المصرفية المصرية.
- تعزيز الثقة في سوق الصرف وتدعيم البنية الأساسية للسياسة النقدية للتحويل من استهداف سعر الصرف حيث يتم التوقف عن انتهاج سياسة سعر الصرف الثابت إلى استهداف التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.
- النهوض بقدرات البنك المركزي المصري الاشرافية والرقابية لتصل إلى أعلى المعايير الدولية في مجال الرقابة والإشراف على البنوك.

وقد أشادت المؤسسات الدولية بنجاح تجربة الإصلاح المصرفي المصرية، حيث وصفها خبراء البنك الدولي بأنها التجربة الأكثر واقعية وشمولاً في مصر والعالم العربي، علاوة على أنها عززت من مشاركة القطاع الخاص في القطاع المصرفي وأسهمت في وضع مصر على خريطة البلدان الجادة في تطبيق الإصلاحات؛ حيث تم تصنيف مصر لثلاثة أعوام متتالية من بين أفضل عشرة بلدان مطبقة للإصلاحات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٠.

ثانياً: نبذة عن دور البنك المركزي المصري خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

منذ عام ٢٠٠٨ وحتى العام الحالي، تتعرض مصر للعديد من الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية. فالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ أثرت بالسلب على موارد النقد الأجنبي من إيرادات السياحة وعائدات قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. وقد ترتب علي ذلك

زيادة في عجز ميزان المدفوعات، انخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي من ٣٤,٦ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٨ حتى ٣١,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٩ وفقاً للتقرير السنوي للبنك المركزي المصري ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد نجح القطاع المصرفي بقيادة المركزي في حجب آثار الأزمة السلبية والخروج بمصر من الأزمة المالية العالمية بأمان قياساً بما حدث في أغلب الأسواق المالية والأنظمة المصرفية الدولية. فقد ساند البنك المركزي في ذلك الوقت جميع قطاعات الدولة، ولم تتأثر عمليات التصدير والاستيراد وتم توفير التمويل لجميع العملاء.

ومن أبرز الضوابط التي أقرها المركزي والتي كان لها أثر إيجابي في عدم تعرض البنوك المصرية لمخاطر تداعيات أزمة التمويل العقاري، قرار مجلس إدارة المركزي في جلسته المنعقدة في ٢ أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها. وقد جاء هذا القرار بهدف الحد من مخاطر التمويل المصرفي لشركات التنمية العقارية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢). وفي هذا الإطار، تم وضع قواعد ممارسة البنوك لأنشطة التمويل العقاري بما لا يتجاوز ٥% من إجمالي محفظة القروض لدى البنك، إضافة إلى حظر وضع أي بنك أكثر من ١٠% من مجموع ودائعه لدى بنك آخر خارجي (عبد العال، ٢٠١١). فعدم سماح البنك المركزي لأي بنك بتملك أكثر من ١٠% من رأس المال المصدر لأي بنك آخر أو أي نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه كان له أكبر الأثر في الحد من آثار الأزمة العالمية. علاوة على انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنة بحجم ودائعها، وبالنسبة للاحتياطيات الدولية فقد بلغت وقتها ٣٥ مليار دولار، ٩٨% منها مودع في سندات وأذون خزانة أمريكية وأوروبية وهي سندات ممتازة ومضمونة، ٢% منها مودع في بنوك عالمية وقوية. والسندات الحكومية التي تم استثمارها في الخارج غير مصرفية وتتمتع بأعلى عائد، وأقل مخاطرة يسهل تحويلها إلى نقد سائل.

وبناء على ذلك، أثبت القطاع المصرفي المصري قدرته على تبني سياسات احترازية لتقليل آثار العدوى من الأزمات الدولية مدعوماً

بعاملين أساسيين، هما: الاندماج المحدود للقطاع في المنظومة المالية العالمية، وعدم الإفراط في الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المرتفعة. هذا بالإضافة إلى أن ميزانيات البنوك المصرية تستند إلى أساس قوى، خاصة في ظل تطور نظم الرقابة المركزية التي يمارسها المركزي على البنوك العاملة في مصر منذ عام ٢٠٠٣. وقد أسفر تطور النظام الرقابي المنصوص عليه بقانون المركزي عن قطاع مصرفي أقل عرضة للمخاطر المالية الدولية. كما إن قوة الرقابة المركزية على التعاملات المالية، واستيفاء البنوك المصرفية العاملة في مصر لنسبة كفاية رأس المال، ونسبة احتياطياتها لدى البنك المركزي كان من شأنه تعزيز ثقة العملاء. وقد ساهم اهتمام المركزي بإدارة المخاطر بوضع مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات لكل من القروض والالتزامات العرضية، والقروض لأغراض استهلاكية وعقارية بشكل كبير في تخفيف آثار الأزمة.

وباستطلاع المؤشرات الاقتصادية مباشرة قبل الثورة يلاحظ أن الاقتصاد المصري كان يتعافى من آثار الأزمة المالية العالمية؛ حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٥%، وانخفضت معدلات البطالة إلى ٨,٩%، ووصلت احتياطيات النقد الأجنبي إلى ٣٦ مليار دولار علاوة على ودائع بالعملة الأجنبية بلغت ٧ مليار دولار في البنوك التجارية (Nasr, 2012). ولكن ما أن لبثت الأوضاع أن تستقر مع عودة المؤشرات الاقتصادية للصعود من جديد عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وعودة تدفقات رؤوس الأموال، حتى واجه الاقتصاد المصري تبعات ثورة الخامس والعشرين من يناير من فوضى وعدم استقرار سياسي ومشاكل اقتصادية وصلت بنا إلى أزمة اقتصادية كبيرة زادت من التحديات أمام إدارة البنك المركزي المصري.

القسم الثالث: البنك المركزي المصري في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير- إدارة اقتصاد الأزمة:

أولاً: نبذة عن وضع الاقتصاد المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير:

لقد شهد الاقتصاد المصري، منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حالة من التراجع العام انعكست على العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي وفقاً لتقرير الموازنة العامة لوزارة المالية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤؛ حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية تراجعاً ملحوظاً فانخفضت من ٥,١% في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى نحو ٢% في المتوسط خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ويظل الأداء والنمو الاقتصادي أقل بكثير من الحد الأدنى اللازم لخلق فرص عمل جديدة واستيعاب الداخلين الجدد سنوياً إلى سوق العمل. وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ١٣% في نهاية عام ٢٠١٢ مقارنة بنحو ٩% في نهاية ٢٠١٠. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في تزايد الضغوط على سوق العمل المصري عودة العاملين المصريين من الدول العربية التي شهدت موجات من القلائل والاضطرابات السياسية والأمنية مثل ليبيا.

كما تفاقم عجز الموازنة العامة ووصل إلى ١٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي بواقع ١٧٥,٩ مليار جنيه في الفترة يوليو - مارس ٢٠١٢-٢٠١٣ مقابل ١٦٧ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ومقارنة ب ١٣٤ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات تزامناً مع زيادة النفقات العامة حيث كان على الحكومة توفير مرتبات الموظفين حتى في حالات توقف العمل بالإضافة إلى الحاجة لاستيراد السلع الأساسية بالعملة الأجنبية.

ولقد أثرت حالة عدم الاستقرار بالسلب على موارد النقد الأجنبي حيث تراجع الدخل من قطاع السياحة بنحو ٣٠% سنوياً، نتيجة تردي الأوضاع الأمنية. بالإضافة إلى انحسار الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلياً خلال العامين الماضيين والخروج الكامل لاستثمارات الأجانب في

أوراق الدين لارتفاع المخاطر المحيطة بالاقتصاد المصري وتخفيض التصنيف الائتماني لمصر بخمس درجات (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢). وقد أسفرت معاملات الاقتصاد المصري عن عجز في ميزان المدفوعات مقدر ب ٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٢ وهو ما انعكس على تناقص صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي (وزارة المالية، أبريل ٢٠١٣). ومع التراجع الحاد في موارد النقد الأجنبي، استلزم الأمر القيام بتمويل الأنشطة الجارية بالعملة الأجنبية عن طريق السحب من رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. كما انعكست التطورات بوضوح على ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى مقابل الجنيه المصري حيث وصل السعر الرسمي للدولار إلى ٧ جنيهات في أبريل ٢٠١٣، وقد ساهم ذلك في ظهور سوق صرف أجنبي موازية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المركزي لضبط سوق الصرف الرسمية والحد من الضغوط المتكررة بها.

وبناء على العوامل السابقة، واجهت إدارة المركزي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير تحديات وضغوط كبيرة للحفاظ على استقرار سوق الصرف تجنباً لزيادة معدل التضخم والالتزام التام بسداد كافة المستحقات بالنقد الأجنبي على الحكومة سواء كانت خارجية أو داخلية حفاظاً على سمعة مصر الدولية. هذا بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على مستوى آمن للاحتياطي بالنقد الأجنبي حيث أن الانخفاض كان أمراً حتمياً لمقابلة الالتزامات على الدولة؛ حيث انخفض الاحتياطي من ٣٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠ وتراجع حتى ١٥،٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٢ ثم ١٣،٥ مليار وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن تآكل الاحتياطي النقدي ليس له علاقة بسياسة البنك المركزي بل يتعلق الأمر بالتوترات السياسية والاقتصادية في الدولة التي تسببت في توقف الإنتاج، انخفاض الدخل من السياحة، بالإضافة الي انخفاض الدخل من الصادرات وهروب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة مما ترتب عليه زيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة للأوضاع المضطربة في البلاد.

وقد شهد احتياطي النقد الأجنبي في أبريل ٢٠١٣ أول ارتفاع له منذ قيام الثورة حيث ارتفع ليصل إلى ١٤,٤ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠١٣ بزيادة مليار دولار. وقد منحت ليبيا مصر مطلع إبريل الماضي قرضًا قدره ٢ مليار دولار بدون فوائد مع فترة سماح ٣ سنوات، ويتم سداده على خمس سنوات، وتم استخدام هذا القرض كوديعة لدى المركزي، لدعم احتياطي النقد الأجنبي. ويوضح الجدول رقم (٣) من الملحق التطور الذي شهده صافي احتياطي النقد الأجنبي بالدولار منذ ٢٠٠٨ وحتى مارس ٢٠١٣.

ولمواجهة تلك التحديات ومحاولة سد عجز الموازنة لجأت الدولة إلى طرح أدون خزانة بالعملة المحلية والأجنبية هذا بالإضافة إلى سعيها للاقتراض الخارجي والحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. واعتمدت الخزانة العامة بصفة رئيسية خلال الثلاثة أعوام السابقة على القطاع المصرفي، سواء من خلال البنك المركزي أو البنوك التجارية، لاستيفاء احتياجاتها التمويلية. وقد كان من شأن ذلك أن قامت الحكومة باقتراض النصيب الأكبر من الزيادة في الودائع والمخدرات لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يعرف بالمزاحمة والتي تنشأ نتيجة استحواد الحكومة على التمويل المفترض توجيهه إلى القطاع الخاص. وعلى الرغم من أهمية دور البنوك في مساندة الاقتصاد المصري خلال تلك المرحلة الصعبة التي بدأت منذ تداعيات الثورة إلى أن توسع الحكومة في الاستدانة المحلية من خلال أدون الخزانة يزيد من أعباء الدين المحلي الذي يعاني بالفعل من التضخم حيث بلغ إجمالي رصيد الدين العام المحلي وفقاً للبيانات الرسمية لوزارة المالية المصرية ١٢٤٦,٩ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٢ ما نسبته ٧١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مما ألقى بظلاله على مدفوعات الفوائد على الدين العام والتي تضخمت بشكل غير مسبوق حيث من المتوقع أن تصل إلى نحو ١٤٧ مليار جنيه مصري خلال العام المالي الجاري ٢٠١٣/٢٠١٤ أي بزيادة ١٠,٤% خلال ثلاث سنوات، وهو الأمر الذي لا يقتصر أثره السلبي فقط على الحاضر بل تمتد أعباءه للمستقبل.

وارتفاع نسبة الدين الحكومي في المحافظ الاستثمارية للبنوك يزيد من مخاطر السيولة في البنوك، ويتطلب ضرورة انتظام عائدات موارد الدولة بما يضمن استمرارية السداد دون تأجيل أو تعثر. وكان من الطبيعي أن يترتب على كل العوامل السلبية انخفاض الثقة في الاقتصاد المصري والتي تمثلت في خفض التصنيف الائتماني لمصر مرات متتالية. فقد خفضت مؤسسة التصنيف الائتماني موديز التصنيف الائتماني لأكبر خمسة بنوك مصرية (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، البنك التجاري الدولي، بنك الإسكندرية) مرتين متتاليتين الأولى في ٢٢ ديسمبر ٢٠١١ والثانية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٢. ويرجع تخفيض التصنيف الائتماني بالأساس إلى تدهور الظروف الاقتصادية بالدولة وتزايد نسبة الدين الحكومي في المحافظ الاستثمارية للبنوك، وليس إلى مؤشرات أو أداء تلك البنوك (تقرير الغرفة التجارية الأمريكية، ٢٠١٣). وفيما يتعلق بأثر التخفيض الائتماني لمصر بشكل متتالي على عمل وكفاءة البنوك المصرية، فالأمر ليس بالمؤثر للدرجة نظراً لأن البنوك المصرية لا تقتصر من الخارج بالعملة الأجنبية ويرجع ذلك إلى معدلات السيولة المرتفعة وانخفاض نسبة القروض للودائع (البحراوي، ٢٠١٣).

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة هنا إلى الآثار السلبية للسياسة المالية للحكومة والتفاقم المستمر في عجز الموازنة على فاعلية السياسات النقدية للبنك المركزي المصري، نظراً لأن الضغوط التضخمية الحالية تزيد من صعوبة الوصول إلى هدف المركزي لاستقرار الأسعار، لأن الحكومة عندما تستدين من البنك المركزي وتطلب منه الوفاء باستحقاقات أذون الخزانة في الآجال المحددة لها وتتوسع في الاستدانة المحلية فهذا لا يعني سوى اللجوء إلى الإصدارات النقدية الجديدة لأن البنك المركزي لا يملك أموالاً حتى ينوب عنها في السداد، وفي ظل نقص الموارد وتزايد ضغط الإنفاق العام لا بد وأن يحدث توسع في الإصدار النقدي. وبذلك تساهم سياسات الحكومة في زيادة معدلات التضخم التي ترتفع بدورها كلما زاد معدل نمو عرض النقود على معدل نمو عرض السلع والخدمات. ودون إجراء إصلاحات حقيقية فإن الأزمة تعاود إنتاج أسبابها ويكون الإصدار مجرد هروب إلى الأمام مع ارتفاع في التكلفة الاقتصادية

والاجتماعية حيث يزيد ارتفاع الأسعار من أعباء تكلفة المعيشة ويترتب عليه آثار اجتماعية خطيرة (بركة، ٢٠١٣).

ومع كل تلك الضغوط، إلا أن سياسات البنك المركزي التحوطية وسلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي بفضل برنامج الإصلاح المصرفي حملت العديد من عوامل القوة التي ساهمت في الحد من أزمة السيولة التي شهدتها الاقتصاد المصري في أعقاب الثورة ومن أهم تلك العوامل:

- اعتماد البنوك على مصادر مستقرة للسيولة والتي تتمثل في تعبئة الودائع، فهي تمثل نحو ٧٥,٥% من إجمالي الخصوم لدى الجهاز المصرفي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢. وقد تصاعدت معدلات نمو ودائع القطاع العائلي، وهو القطاع الذي يشكل معظم ودائع القطاع المصرفي، حيث سجلت الودائع وفقاً للبيانات الرسمية للبنك المركزي لدى البنوك زيادة بلغت ٧٧,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ لتبلغ ١٠٢٣,٥ مليار جنيه مقابل زيادة قدرها ٦٤,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة؛ ويتركز ٧٩,٦% من الزيادة في الودائع بالعملة المحلية، والتي ارتفعت بمقدار ٥٢,٩ مليار جنيه بمعدل ٧,٣% لتصل إلى ٧٧٧,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٢. أما الودائع بالعملة الأجنبية فقد بلغت ما يعادل ٢٤٥,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٢، بزيادة تعادل ١٣,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,٨%، ويرجع جزء من الزيادة في ودائع العملات الأجنبية إلى انخفاض سعر صرف الجنيه. كما أنه من المتوقع استمرار تزايد الودائع في ظل انتهاج سياسة نقدية تستهدف استقطاب الودائع من خلال رفع أسعار الفائدة على العملة المحلية. ويوضح الجدول رقم (٤) من الملحق تطور إجمالي الودائع في القطاع المصرفي المصري منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٢.

- ارتفاع نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي، تلك السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية. فعلى الرغم من قيام القطاع المصرفي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أن نسبة القروض للودائع وصلت إلى ٤٩,٦% فقط وفقاً لبيانات المركزي في يونيو ٢٠١٢ وذلك مقارنة

بوصول تلك النسبة إلى حدود الـ ٧٠ والـ ٨٠% في الدول النامية وفقاً لتقرير غرفة التجارة الأمريكية ٢٠١٣ ، وهو ما يعنى توافر ما يقرب من ٥٠% من أموال قادرة على توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الحالية والجديدة. وبمتابعة تطور نسب القروض للودائع يلاحظ انها وصلت إلى ٥٧% في يونيو ٢٠٠٨ ، ٥٢,٢% في ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ٥١,٥% في نهاية يونيو ٢٠١٠ ، وذلك مقارنة بـ ٨٣% في ٢٠٠٠/٢٠٠١. وعلى الرغم من انعكاس ذلك بشكل ايجابي على معدلات السيولة إلا أنه قد يدل على عدم فاعلية توظيف الموارد المالية في صورة قروض للقطاع الخاص لتحفيز النشاط الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (٥) من الملحق تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي المصري في الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢.

- وبالنسبة لتوجيه جزء كبير من الائتمان المتاح في الجهاز المصرفي لتمويل السندات الحكومية وأذون الخزانة، تجدر الإشارة إلى أن معظم استثمار البنوك في الأدوات الحكومية يتسم بكونه قصير الأجل يتراوح ما بين ٦ أشهر إلى سنة مما يسهل تسهيل تلك الأصول حين يزيد الطلب على القروض.

والاقراض الحكومي المباشر من البنك المركزي أو القطاع المصرفي يجب أن يكون محدد ويجب أن تمتلك الحكومة قاعدة من الإيرادات تغنيها عن الاعتماد على ريع الاصدار وأن تتسم الأسواق المالية بالتطور الكافي لامتناس أدوات الدين العام والخاص على حد سواء، لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن إقراض القطاع المصرفي للحكومة من زيادة لأعباء الدين العام على الحكومة من ناحية وتخفيض التمويل المتاح للاستثمار الخاص من ناحية أخرى. وفي الحالة المصرية يتوفر فائض السيولة لدى البنوك المصرية، إلا أن توجيهه نحو الاستثمار في المشروعات الخاصة يتوقف على أمرين أساسيين: الأول، أن تتمتع السياسة النقدية بقدر من الاستقلالية التي تمكنها من عدم الاستجابة لطلبات الحكومة المستمرة بتمويل عجز موازاتها وأن تستطيع الحكومة المصرية بالتدريج تخفيض عجز الموازنة من خلال الإيرادات الحكومية وغيرها من مظاهر ترشيد الانفاق الحكومي. الثاني، أن تتوفر المشروعات الخاصة الجادة

المدروسة والمنخفضة المخاطر. ونرى أن تدعيم القطاع المصرفي والمركزي للحكومة المصرية بشكل كبير في الفترة التي أعقبت ثورة يناير، كان أمر ضروري وحتمي لحماية الاقتصاد من الانهيار، إلا أن الأمر لابد وأن يكون بشكل مؤقت إلا أن تتحسن الظروف الاقتصادية ومناخ العمل وينخفض عجز الموازنة تدريجياً، فنتجه البنوك وقتها إلى دورها الطبيعي ألا وهو تمويل المشروعات.

وقد اتخذ البنك المركزي المصري العديد من القرارات التي تهدف إلى محاربة التضخم، الحفاظ على استقرار سعر الصرف ومعدل احتياطي النقد الأجنبي، توفير السيولة ودعم الاقتصاد المصري في تلك المرحلة الحرجة. وسوف يتم إلقاء الضوء بمزيد من التفاصيل لأهم القرارات والسياسات التي اتبعتها المركزي المصري منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير حتى مايو ٢٠١٣ مع تقسيم تلك الفترة إلى فترتين الأولى تمتد منذ الأيام الأولى من الثورة وحتى فبراير ٢٠١٣ والفترة الثانية منذ فبراير ٢٠١٣ وحتى مايو ٢٠١٣. ويرجع ذلك التقسيم إلى التغير الذي شهدته إدارة البنك المركزي ابتداءً من شهر فبراير ٢٠١٣.

ثانياً: أهم القرارات المباشرة خلال الأيام الأولى للثورة وحتى أول فبراير ٢٠١٣:

١- قرار إغلاق البنوك لفترة مؤقتة بسبب الاعتبارات الأمنية:

في الأيام الأولى من أحداث الثورة، سادت حالة كبيرة من الانفلات الأمني دفعت المركزي إلى إعلان إغلاق البنوك في الفترة بين ٢٧ يناير ٢٠١١ حتى ٦ فبراير ٢٠١١ للحفاظ على الأصول، أموال المودعين، سلامة العاملين والمتعاملين مع القطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى وضع حد أقصى للسحب بالعملة المحلية ٥٠،٠٠٠ جنيه وبالعملة الأجنبية ١٠،٠٠٠ دولار يومياً (تقرير الغرفة التجارية الأمريكية، ٢٠١٣). وقد ترتب على ذلك صعوبة في التعاملات المالية وحدثت أزمة مؤقتة في السيولة. ولكن ما أن فتحت البنوك أبوابها من

جديد في السادس من فبراير عام ٢٠١١ حتى نجح القطاع المصرفي في إمداد المتعاملين في السوق بالسيولة الكافية.

٢- التأكيد على قوة وسلامة الجهاز المصرفي والالتزام الكامل بالحفاظ على أموال المودعين:

إزاء ما يتردد بين الحين والآخر من شائعات تخص سلامة الجهاز المصرفي، أكد المركزي رسمياً من خلال البيانات الصحفية على قوة وسلامة الجهاز المصرفي واستقرار معدلات السيولة لديه بالعملة المحلية والأجنبية بما يكفل الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، مشدداً في هذا الصدد على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان أموال المودعين.

٣- الاستجابة لمطالب العاملين بالقطاع المصرفي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير:

لم تقتصر المظاهرات والاعتصامات التي أعقبت الثورة على مطالب سياسية فقط، بل امتدت لتشمل مطالبات بزيادة المرتبات ووضع حد أدنى وحد أقصى للرواتب في القطاعات والمؤسسات المختلفة ومنها القطاع المالي والمصرفي؛ الذي شهد بدوره مجموعة من الاعتصامات والمطالبات من قبل العاملين به لزيادة الرواتب خاصة في بنوك القطاع العام. واستجابة لتلك المطالب اجتمع المركزي بممثلي العاملين في البنوك وناقش مطالبهم وتم التوصل لاتفاق لزيادة الرواتب على الأقل فيما يتعلق بال ١٥% الزيادة على الرواتب والمعاشات التي أقرتها الحكومة بشكل عام بعد الثورة وأقرت العمل بها ابتداءً من شهر أبريل ٢٠١١.

وقد جاءت تلك النسبة من زيادة المرتبات بشكل عام وفي القطاع المصرفي بشكل خاص في ظل ظروف اقتصادية صعبة ولم ترتبط بالضرورة بكفاءة العاملين، مما شكل المزيد من الضغوط على بند المصروفات وتكاليف التشغيل في مؤسسات الدولة المختلفة ومنها البنوك المصرية (Nasr, 2012).

٤- مراجعة وإحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك
العاملة بالقطاع المصرفي المصري والبنك المركزي المصري
(البنك المركزي المصري، ٢٠١٢):

أقر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ٥ يوليو ٢٠١١ تعليمات جديدة تتعلق بتطوير قواعد الحوكمة الداخلية للبنوك العاملة في مصر. وتتضمن هذه القواعد تعريف الحوكمة بمعناها الحديث الذي يتضمن الحفاظ على التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بالبنك بما في ذلك المساهمين والمودعين والعاملين وإدارة البنك. كما تتضمن القواعد التي يلزم مراعاتها عند تشكيل مجلس الإدارة وتنظيم عمل اللجان المختلفة المنبثقة من مجلس الإدارة، حيث أضيف إلى لجنة المراجعة التي كانت قائمة بالفعل، النص على تشكيل لجنة المخاطر، ولجنة الحوكمة والترشيحات. وكذلك استحدثت القواعد لجنة جديدة إلزامية هي لجنة المرتبات والمكافآت التي تتشكل من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وتختص بتحديد المكافآت والمرتبات والمستحقات المالية والعينية لكبار مسؤولي البنك والإعلان عن مجموع ما يتقاضاه أكبر عشرين مسئول في البنك سنوياً بحيث تتحقق الشفافية في المعاملة المالية لكبار المسؤولين بالبنك.

بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١١ تم تعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاصة بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري، فقد تم تخفيض عدد أعضاء المجلس من خمسة عشر إلى تسعة أعضاء هم المحافظ ونائبه، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وممثل وزارة المالية بالإضافة إلى أربعة أعضاء من ذوي الخبرة. وقد تم استحداث نص جديد يقضي بعدم جواز أن يكون لدى أي من الأعضاء ذوي الخبرة أية صورة من صور تعارض المصالح بحيث حظر النص أن يكون أي من الأعضاء ذوي الخبرة من رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة البنوك أو شركات التمويل أو من العاملين بها، وألا يكون ممن يقدمون خدمات استشارية أو مهنية لها، بما يؤكد على منع تعارض المصالح ويمنح المجلس فرصة الاستفادة بشكل كامل من خبرات أعضائه.

٥- آليات إدارة الأزمة وإحكام الرقابة على البنوك:

لإدارة تلك الأزمة وحتى يمر الاقتصاد المصري بأقل الخسائر الممكنة، بدأ قطاع الرقابة والإشراف بالمركزي في إحكام المزيد من الرقابة على البنوك خاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية، من خلال استخدام أدوات تحليلية متطورة لتقييم الاستقرار المالي وإجراء اختبارات الضغوط ومتابعة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وتعزيز مؤشرات مخاطر الائتمان.

وتعتبر اختبارات الضغوط Stress Testing من العناصر الهامة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك، خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق عدم كفاءة إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية والمستقرة، نظراً لأنه في حالة التغيرات والصدمات الفجائية، قد تتعرض البنوك لخسائر كبيرة. من هنا تحاول هذه الاختبارات تحديد التطورات التي يمكن أن تحدث في المستقبل، وذلك بهدف التحديد المبكر للمشاكل والعمل على إصلاحها للحد من احتمال حدوث أزمة مصرفية.

وتستهدف اختبارات الضغوط دراسة تأثير الصدمات على معيار كفاية رأس المال ومعايير الربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات المالية التي تعكس مدى استقرار البنك، بالإضافة إلى اختبار قدرة صمود البنك في حالة وقوع أزمات مالية وفي ظل سيناريوهات معاكسة وإعداد خطط بديلة لمواجهة السيناريوهات المحتملة والحد من مخاطرها، على سبيل المثال: قياس المؤشرات المالية للبنك في حال تعثر المقترضين عن السداد أو وقوع خسائر من الأوراق المالية نتيجة لتغير أسعار السوق وغير ذلك.

وقد طالب المركزي البنوك في أبريل ٢٠١١ بإجراء اختبارات الضغوط وتقييم شامل لجودة المحافظ الائتمانية على أن ترفق تلك الاختبارات مع البيانات المالية التي ترسل من البنوك إلى المركزي. وقد قام المركزي بتطبيق اختبارات الضغوط من أعلى إلى أسفل Up to Down أي على البنوك الكبيرة القوية أولاً قبل البنوك الصغيرة للإطمئنان على قوة وسلامة تلك البنوك وتقييم قدرتها على العمل في ظل

أوضاع وظروف صعبة. وقد أكدت نتائج اختبارات الضغوط التي تمت في ديسمبر ٢٠١١ على صلابة الجهاز المصرفي حيث يتمتع برأس مال قوي، هذا بالإضافة إلى انخفاض معدلات الديون المتعثرة، وجود نسبة كافية من المخصصات، ارتفاع معدلات السيولة، ومن الملاحظ أيضاً زيادة نسبة الدين الحكومي لدى الجهاز المصرفي والتي بلغت نسبة ٤٠% (Nasr, 2012). وتعتبر البنوك العامة التجارية قد نجحت مبدئياً في اختبارات الضغط، لأنه ليس هناك سيناريو لاختبارات الضغط والانكشافات للقطاع المصرفي أسوأ مما حدث من التداعيات الاقتصادية لثورة يناير (نظير، ٢٠١٣).

٦- مزيد من الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي وآليات البنك المركزي المصري في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير:

إن قيام المركزي بإعلان ونشر الميزانيات المجمعة للقطاع المصرفي وجعلها متاحة للجميع من خلال الموقع الإلكتروني وتوضيح كافة التفاصيل المتعلقة بآليات السياسة النقدية من ناحية وآليات الرقابة والإشراف من ناحية أخرى بشكل دوري، يعزز من زيادة الشفافية وينعكس ايجابياً على أداء القطاع والثقة فيه ويضع حداً للشائعات غير الموثوق بها التي انتشرت خاصة بعد ثورة يناير.

كما قامت إدارة المركزي في بداية عام ٢٠١٣ بتحديث وتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك المركزي المصري ونشر كافة المعلومات، التقارير، البيانات والمؤشرات المالية والمصرفية بشكل مبسط وواضح باللغتين العربية والإنجليزية.

٧- إجراءات استثنائية فيما يتعلق بقروض التجزئة والمؤسسات وإعادة تقييم المخاطر:

أعلن المركزي في ٤ أبريل ٢٠١١ إجراءات استثنائية للتعامل مع قروض التجزئة والمؤسسات في ظل الأزمة، حيث ارتأى البنك المركزي

ضرورة إعادة النظر لتأجيل أو إعادة جدولة استحقاقات القروض الخاصة للعملاء المنتظمين الممنوح لهم قروض استهلاكية أو للمؤسسات على حد سواء، وذلك في ضوء إجراء دراسات للمخاطر الكلية وتأثير الأزمة على قطاعات النشاط المختلفة على اعتبار أن تأخر السداد خلال تلك الفترة جاء نتيجة ظروف طارئة خارجة عن إرادة العملاء. وترجع تلك الإجراءات إلى التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية الحالية على قدرة العملاء على السداد وجودة الائتمان الممنوح لهم. وتقوم البنوك بوضع سياسات واضحة للتعامل مع كل عميل وفقاً لمستوى المخاطر الخاص به.

٨- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي:

قرر مجلس إدارة البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي مرتين متتاليتين في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير الأولى في ٢٠ مارس ٢٠١٢ حيث انخفضت من ١٤% إلى ١٢%، والثانية في ٢٢ مايو ٢٠١٢ لتصبح ١٠% بدلاً من ١٢%، وذلك لإتاحة سيولة إضافية وتشجيع البنوك على زيادة الائتمان المصرفي لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٩- إجراءات لمواجهة التحديات المتعلقة بإدارة سعر الصرف واحتياطي النقد الأجنبي:

في إطار التراجع الحاد في احتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار نتيجة للظروف الاقتصادية الراهنة، قامت إدارة المركزي خلال تلك الفترة بالتدخل من خلال تفعيل بعض السياسات محاولة منها الحفاظ على قيمة العملة وحجم الاحتياطيات النقدية المتبقية. فقد لعب البنك المركزي دوراً هاماً في تحرير نظام الصرف وخلق سوق صرف أجنبي منظم وحر، وأكدت إدارة المركزي على استهداف سوق صرف مستقر بدون استهداف سعراً محدداً للعملة المحلية وذلك في إطار الالتزام بسياسة التعويم المدار منذ عام ٢٠٠٣ وهو النظام الذي يأخذ بسعر مركزي يتحدد على أساس معايير اقتصادية ووضع حد أعلى وحد أدنى يمكن أن يتحرك السعر في السوق في إطارهما بحيث يتدخل البنك

المركزي بيعاً وشراءً في سوق الصرف فقط في حال إذا ما انحرف السعر في السوق عن هذين الحدين. ويعدل السعر المركزي من وقت لآخر كلما دعت الأوضاع الاقتصادية الحقيقية إلى ذلك (الرفاعي، ١٩٩٩). وفي هذا الإطار، تدخل المركزي بشكل مباشر في سوق الصرف لمحاربة ظاهرة الدولار ولضمان استقرار العملة والحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي بيع الدولار في السوق المحلي في فبراير ٢٠١١ (Emam, ٢٠١٢).

ولزيادة الدخل من النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطات الدولية لدى المركزي تم الاتفاق على آلية إصدار سندات دولارية للمصريين بالخارج كمرحلة أولى للمصريين بدول الخليج في أبريل ٢٠١٢ والمرحلة الثانية لجميع المصريين في مايو ٢٠١٢. وقد أشرف المركزي على إصدار تلك الشهادات لحساب الحكومة عبر البنك الأهلي المصري؛ حيث اتفق البنك الأهلي مع بنوك عربية على تداول هذه السندات لتستخدم حصيلاتها في دعم الاحتياطي النقدي بالمركزي وتوفير النقد الأجنبي لدفع عجلة الاقتصاد.

ولزيادة الموارد الدولارية والحد من خفض الاحتياطي النقدي الأجنبي أصدر المركزي أدون خزانة دولارية لأول مرة في نوفمبر ٢٠١١ ثم في ديسمبر ٢٠١١ و٢٠١٢ (Emam, ٢٠١٢).

هذا بالإضافة إلى تدشين آلية العطاءات الدورية FX Auction ابتداءً من ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ وفيها يقوم البنك المركزي بطرح عطاءات دورية لشراء أو بيع الدولار الأمريكي. وتعد هذه الآلية مكملة ومساندة لنظام الانترنتنك الدولار وليست بديلاً له. كما تعتبر من أقوى الإجراءات التي اتبعتها المركزي لمحاربة الدولار والسوق السوداء، وذلك من خلال طرح عطاءات بنظام المزايمة من أجل الوصول إلى قيمة عادلة للجنيه أمام الدولار والقضاء على السوق السوداء.

١٠- تفعيل آلية البنك المركزي لاتفاقات إعادة الشراء جديدة لمدة ٢٨ يوم إلى جانب الآلية المتوفرة لاتفاقات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام خلال مارس ٢٠١١:

لمواجهة نقص السيولة وارتفاع معدلات التضخم لجأ المركزي لعمليات السوق المفتوحة، فقد قرر المركزي في اجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٢ البدء في إجراءات اتفاقات إعادة شراء أطول أجلاً Repo ذات أجل ٢٨ يوماً بشكل منتظم وبصورة شهرية وذلك بدء من يوم الثلاثاء الموافق ١٠ يولييه ٢٠١٢، وبمعدل عائد متغير وقد تم تحديد الحد الأدنى للتقدم في العطاءات بمعدل العائد المعلن على عمليات إعادة الشراء ذات أجل ٧ أيام (٩,٧٥% سنوياً) والتي تقررها لجنة السياسة النقدية خلال اجتماعاتها الدورية.

ثالثاً: أهم قرارات البنك المركزي المصري في الفترة بين فبراير - مايو ٢٠١٣:

وقد بدأ المحافظ الجديد - المحافظ الحادي عشر للمركزي المصري - مدته التي تمتد حتى نهاية ٢٠١٥ في ظل اضطرابات سياسية وأمنية غير مسبوقة خلقت ضغوطاً اقتصادية خطيرة على سوق الصرف واحتياطات النقد الأجنبي المملين الأهم في عمل البنك بخلاف ملفات اقتصادية أخرى عديدة لها ارتباط وثيق بسياسات المركزي.

وتتمثل أهم الإجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي المصري منذ فبراير ٢٠١٣ حتى مايو ٢٠١٣ في الآتي:

١- أهم القرارات المتعلقة بإدارة الاحتياطي النقدي الأجنبي وسوق الصرف:

➤ تخصيص/استخدام موارد الاحتياطي النقدي للسلع الأساسية:

نظراً لمرور البلد بظروف استثنائية تتطلب العمل على استخدام الاحتياطي النقدي الموجود حالياً في استيراد السلع الأساسية وأن يكون لها

أولوية عن السلع الترفيهية، قرر البنك المركزي السماح للبنوك بوضع آلية لتحديد أولوية لطلبات العملاء في تدبير العملة الأجنبية الخاصة بالعمليات الاستيرادية وفتح الاعتمادات المستندية لها وذلك للسلع الغذائية والتموينية والأدوية والأمصال والكيماويات والمواد البترولية وغيرها من السلع الضرورية. ولحد من ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن والسكرتم السماح للبنوك باستثناء عمليات استيراد كل من اللحوم والدواجن والسكر من الحد الأدنى لنسبة التأمين النقدي البالغ ٥٠%، كما أضيفت إلى هذه السلع سلع أخرى هامة وهي الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمواد الغذائية من قمح وزيت وحبوب وغيرها من السلع الضرورية. وتترك الحرية للبنوك في تحديد نسبة الغطاء النقدي وبدون حد أدنى طبقاً لضوابط منح الائتمان الصادرة عن البنك المركزي مما يعمل على تسهيل عمليات الاستيراد للسلع الأساسية وتقليل تكلفتها على المستهلك.

وقد تم خلال شهر مارس ٢٠١٣ توفير حوالي ١,٣ مليار دولار لاستيراد احتياجات البلاد من السلع التموينية والمنتجات البترولية وتغطية جانب من الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الضرورية لقطاعات الدولة المختلفة، وعلى الرغم من ذلك لم تشهد احتياطات النقد الأجنبي لدى المركزي خلال شهر مارس انخفاضاً يذكر نتيجة حسن إدارة البنك المركزي لموارد واستخدامات النقد الأجنبي وما اتخذه من إجراءات لترشيد الاستخدام في فبراير ٢٠١٣.

➤ آلية إعادة تحويل الأموال من الخارج:

قرر البنك المركزي السماح للأفراد الطبيعيين المصريين الذين يحولون مدخراتهم من حساباتهم بالخارج إلى أحد البنوك في مصر، منذ ١٠ فبراير ٢٠١٣، بإعادة تحويل القيمة نفسها إلى الخارج باسم الشخص الذي قام بالتحويل، عند تصفية استثماراته في مصر سواء كلياً أو جزئياً، بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك. ويساهم ذلك القرار في تشجيع المصريين ممن لديهم مدخرات بالنقد الأجنبي بالخارج على تحويلها لمصر لاستثمارها في أي من صور الاستثمار المختلفة في البورصة، الأدوات المصرفية أو الاستثمار العقاري دون الشعور بالقلق من عدم القدرة على

إخراج أموالهم مرة أخرى. ويبحث ذلك القرار بالطمأنينة للمواطن الذي يرغب في الاستثمار أنه لم يمنعه أحد من إخراج أمواله ابتداءً من ذلك التاريخ. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية تحديداً الدولار أمام الجنيه كان من بين الأسباب التي ساهمت في ارتفاع حجم تحويلات المصريين العاملين في الخارج؛ وذلك للاستفادة من فارق سعر الصرف من ناحية والمساهمة في سد احتياجات السوق المحلية من النقد الأجنبي من ناحية أخرى. وقد ساهمت تحويلات المصريين بالخارج بشكل أساسي خلال تلك الفترة في السيطرة على أزمة سوق الصرف.

➤ التأكيد على ضمان الودائع وتوفير النقد الأجنبي:

ورداً على الشائعات التي تثار بين الحين والآخر، أكدت إدارة المركزي على ضمان الودائع بالعملة المحلية والأجنبية في البنوك المصرية واستحالة استخدام الودائع الأجنبية أو اللجوء إليها لتوفير احتياجات الدولة أو صرفها لأصحابها بالعملة المحلية. علاوة على التأكيد على عدم وجود أي نية لفرض ضرائب على الودائع حيث تقوم سياسات المركزي على تشجيع الادخار. هذا بالإضافة إلى إصدار تعليمات واضحة وصريحة لجميع البنوك المصرية لصرف جميع طلبات العملات الصعبة بدون أي حدود لتلبية احتياجات العلاج، وكذلك التعليم بالخارج، والتأكيد على اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي بنك يمتنع عن صرف الدولار للعملاء.

➤ رفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصري لمواجهة الدولار:

ونظراً للظروف الاقتصادية المضطربة وتراجع سعر صرف العملة المحلية وضعف الثقة في أداء الاقتصاد المصري، ازداد ميل أصحاب المدخرات لتحويل أموالهم بالعملة الأجنبية وخاصة الدولار مما يعرف بظاهرة "الدولرة"، حيث مثلت الودائع بالعملة الأجنبية ٢٤% من إجمالي الودائع في يونيو ٢٠١٢ مقابل ٢١,٩% في ٢٠١٠ (تقرير الغرفة التجارية الأمريكية، ٢٠١٣).

ومن ضمن الآليات التي اتخذها البنك المركزي المصري للسيطرة على سوق الصرف والمحافظة على مستويات التضخم تشجيع البنوك العامة لرفع سعر الفائدة على الشهادات الادخارية. ومن ثم، قام كلاً من بنكي مصر والأهلي المصري أكبر بنكين حكوميين في مصر برفع سعر الفائدة على شهادات الاستثمار الثلاثية بالجنيه المصري بنسبة ١% و ٢% لتصل إلى ١٢,٥%؛ وذلك لاستقطاب المزيد من العملاء من خلال تطوير الأوعية الادخارية بما يتلاءم مع احتياجات المرحلة لتحفيز حائزي العملة المحلية على الاحتفاظ بالجنيه المصري وادخاره بعائد مرتفع بدلاً من تحويله إلى النقد أجنبي؛ مما يؤدي إلى تخفيف العبء والمتطلبات على النقد الأجنبي ودعم الجنيه المصري وانخفاض ظاهرة الدولار وتوفير السيولة الدولارية لاستخدامها في استيراد السلع الأساسية ودعم الاحتياطي النقدي الأجنبي. وبالفعل فقد شهد السوق المصرفي إقبال شديد من المواطنين على تلك الشهادات الادخارية.

➤ محاربة السوق السوداء للعملة وطرح عطاءات غير دورية في السوق:

وفي إطار متابعة البنك المركزي المصري لتعاملات سوق الصرف الأجنبي في مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفي ومحاربة السوق السوداء للعملة أعلن المركزي في ١٤ أبريل ٢٠١٣ طرح عطاء غير دوري بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي بخلاف العطاءات الدورية التي يطرحها أسبوعياً (Fx Auction)، وذلك لمقابلة الطلبات القائمة لدى البنوك لتمويل استيراد السلع الاستراتيجية. وكرد فعل لهذا العطاء انخفض سعر الدولار أمام الجنيه بما قيمته جنيه واحد، ويدل ذلك على ضعف السوق السوداء وإمكانية القضاء عليها بسهولة بمجرد أن يغطي العرض الطلب. كما كرر المركزي ذلك للمرة الثانية في ٢٢ مايو ٢٠١٣، حيث قام بطرح عطاء غير دوري بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي بنفس الهدف المتمثل في تمويل وتسهيل استيراد السلع الاستراتيجية.

٢- أهم القرارات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية لمحاولة الحفاظ على استقرار الأسعار وتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة:

➤ محاولة الحد من ارتفاع معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار:

يراقب المركزي بكثير من الحرص تطور معدلات التضخم ويعمل جاهداً على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار حيث يظل الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو "استهداف التضخم". ويتدخل المركزي لاستيعاب آثار ارتفاع معدلات التضخم عن طريق أسعار الفائدة كلما دعت الحاجة للتأثير في كمية النقود وبعد أن ارتفع المعدل الشهري في نهاية فبراير ٢٠١٣ بواقع ٢,٥% وهو معدل نمو شهري حاد لم نصل إليه سوى مرة واحدة خلال عام ٢٠١٠ وقد وصل بذلك المعدل السنوي للتضخم في فبراير إلى ٨,٢١%. وفي هذا الإطار، أخذ البنك المركزي خطوة استباقية لهذا كان قرار لجنة السياسة النقدية في شهر مارس ٢٠١٣ بزيادة أسعار الإيداع والإقراض لدى البنك المركزي بواقع ٠,٥% ليصل إلى ٩,٧٥% و ١٠,٧٥% على التوالي. وقد كان هذا القرار ضرورياً لأن آثار التضخم أخطر كثيراً على الأجور الثابتة والموسمية من تأثير ارتفاع الفائدة على الاستثمار المحلي والأجنبي. وبالتالي لم يكن على المركزي التباطؤ في إظهار رد الفعل اللازم، مع الاستمرار في مراقبة معدلات التضخم شهرياً لبناء رد فعل ملائم يضمن الاستقرار للمستوى العام للأسعار. ويكون تدخل المركزي لدعم العملة المحلية وزيادة سعر الفائدة عليها إيداعاً واقتراضاً للحد من الميل الحدي للاستهلاك في ظل معدلات التضخم المرتفعة حتى تعود الأسعار تدريجياً للتوازن بناء على آليات العرض والطلب (بركة، ٢٠١٣).

➤ دعم قطاع السياحة من خلال تسهيل مدد سداد القروض وإعادة جدولتها:

نظراً لما يمثله قطاع السياحة كأحد أهم القطاعات المولدة للنقد الأجنبي ولما يواجه هذا القطاع الحيوي من أزمات وصعوبات، قررت إدارة المركزي بعد التشاور مع ممثلي السياحة في مصر في ١٣ مارس ٢٠١٣ اتخاذ مجموعة من الإجراءات المحفزة وتوجيه البنوك للتعامل مع

هذا القطاع بمرونة أكثر ولكن بما لا يخل في نفس الوقت من القوة الائتمانية للبنوك المصرية. وتتمثل تلك الإجراءات إجمالاً في مطالبة البنوك بترحيل جميع الاستحقاقات القائمة على القطاع لفترة سماح عام كامل كحد أقصى وعدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة، وذلك مع عدم المساس بالمخصصات القائمة وأن يكون لكل بنك الحرية في تكوين المخصصات اللازمة وتجنيب العوائد لمدة تزيد عن ٣ شهور خلال فترة السماح واتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن. وتقوم البنوك بتطبيق ما سبق مع مراعاة دراسة موقف كل عميل على حدى أخذاً في الاعتبار تأثير الأزمة الحالية على قدرة العملاء على السداد وجودة الائتمان الممنوح لهم، كما تقوم بدراسة التدفقات النقدية المستقبلية لتغطية خدمة الدين هذا مع إمكانية إعادة هيكلة بعض التسهيلات بغرض مد فترة السداد وتخفيف الأعباء عن العملاء.

➤ الإعلان عن عمليات ربط ودائع البنوك لدى المركزي:

لإدارة المرحلة الاقتصادية الراهنة ووفقاً للظروف التي تمر بها البلد أعلن المركزي عن بدء عمليات ربط ودائع للبنوك لديه للاستفادة من فائض السيولة اعتباراً من الثاني من أبريل ٢٠١٣ ولمدة ٧ أيام بعائد ثابت ١٠,٢٥%، وفي ضوء موقف السيولة الحالي سيتم إيقاف إجراء عمليات إعادة الشراء Repo إلا إذا استدعى الموقف خلاف ذلك. وتعد تلك الآلية من آليات السياسة النقدية المستحدثة ويمثل هذا القرار فرصة جديدة للبنوك بخلاف الاستثمار في أذون الخزانة تستهدف توظيف الفائض من السيولة لديها بدون أي مخاطر خاصة مع تباطؤ معدلات منح الائتمان. وعادة ما يقرر كل بنك أولوياته في الاستثمار بناء على الفرص المتاحة أمامه، ويعد الاستثمار لدى البنك المركزي من خلال مثل هذه الآليات النافذة الأخيرة التي يلجأ إليها البنك بعد استنفاد الفرص أمامه.

رابعاً: التحديات والفرص أمام البنك المركزي والقطاع المصرفي المصري :

إن تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤثر بالسلب على فاعلية وسلامة القطاع المصرفي في أي دولة وقد يكون السبب وراء حدوث الأزمات المصرفية. فتفاقم المشكلات الاقتصادية واستمرارها يزيد من الضغوط على القطاع المصرفي مهما كانت صلابته، وتلك الضغوط من شأنها وأن تتسبب في ارتفاع معدلات الديون المتعثرة وانخفاض جودة محفظة القروض. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها التأثير في الظروف الاقتصادية بالسلب على قدرة المقترضين على تسديد القروض وفوائدها مما يزيد من مخاطر الائتمان، استمرار تفاقم عجز الموازنة واستمرار الاستثمار المصرفي في أدون الخزنة، توجيه الحكومة والبنك المركزي البنوك لمنح ائتمانها إلى قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها من القطاعات وفقاً لاحتياجات الدولة ومتطلبات المرحلة الحالية، وذلك لمواجهة الظروف الطارئة التي يواجهها الاقتصاد مما قد يؤثر على قدرة البنوك على اختيار أفضل العملاء لمنحهم التمويل.

وفي هذا الصدد، فرضت الظروف على إدارة القطاع المصرفي بقيادة البنك المركزي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير العديد من التحديات والصعوبات إلا أن تلك الظروف تحمل في طياتها الكثير من الفرص التي من الممكن وأن تنتهزها إدارة المركزي لمزيد من التطوير في أدائها بما يخدم بشكل أكثر فاعلية الاقتصاد القومي. وتتمثل تلك الفرص والتحديات في الآتي:

١- التأثير السلبي المحتمل للضغوط الاقتصادية على مؤشرات وأداء القطاع المصرفي:

فمن الطبيعي أن تؤثر المشاكل الاقتصادية على جودة محفظة القروض ومؤشرات الربحية الخاصة بالبنوك، إلا أن بيانات ومؤشرات الربحية لدى البنوك المصرية تشير إلى تغيرات محدودة وغير مؤثرة في

مؤشرات الربحية الفعلية وجودة محفظة القروض. وعلى الرغم من وجود توقعات بارتفاع معدلات الديون المتعثرة داخل القطاع المصرفي المصري على المدى المتوسط إلا أن تلك المعدلات ظلت ثابتة خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢؛ ويرجع ذلك إلى الإجراءات الاحترازية التي اتبعتها المركزي المصري قبل الثورة، بالإضافة إلى قيام أغلب البنوك حالياً بإعادة جدولة ومنح تسهيلات للعملاء المتعثرين جراء الظروف الحالية وعدم إدراج أو تصنيف تلك القروض ضمن الديون المتعثرة. فعلى سبيل المثال على الرغم من الظروف الحالية إلا أن البنك الأهلي المصري أحد أكبر البنوك المصرية نجح في تخفيض معدل الديون المتعثرة من ٩% إلى ٧% من إجمالي محفظة القروض في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (غرفة التجارة الأمريكية، ٢٠١٣).

٢- الحفاظ على ثمار برنامج الإصلاح المصرفي:

لتجنب انعكاس المؤشرات الاقتصادية المتراجعة على مؤشرات وسلامة الجهاز المصرفي، تواجه إدارة المركزي صعوبات عديدة ولا بد وأن تبذل جهود كبيرة لاستمرار الحفاظ على ثمار برنامج الإصلاح المصرفي والمحافظة على سلامة وقوة الجهاز المصرفي من خلال عدة إجراءات منها: احكام الرقابة على الأداء، التأكيد على ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية، تجنب حدوث نقص في السيولة، معالجة أزمة ركود الأسواق وتشجيع البنوك على منح التمويل للقطاعات الاقتصادية الحيوية والمشروعات الجادة، والعمل المستمر على استقطاب الكفاءات لشغل المناصب القيادية والإدارية الهامة بالبنوك.

٣- تطبيق معايير بازل III في القطاع المصرفي المصري:

على الرغم من صرامة معايير بازل III التي قد يترتب عليها تقليص عدد البنوك العاملة في السوق المصرية ودخول عدد من البنوك ذات رؤوس الأموال الضعيفة في عمليات اندماج وإعادة هيكلة مالية شاملة للتوافق مع المعايير الجديدة، إلا أنه من المتوقع أن تنجح البنوك المصرية التي طبقت بازل II والتي تتمتع بمعدلات رسمة جيدة في الانتقال إلى الالتزام بمعايير

الاتفاقية الجديدة نظراً للفترة الزمنية المتاحة حتى عام ٢٠١٩ (أهل مصر، ٢٠١٣). وعلى نحو آخر، قد تواجه البنوك الأصغر حجماً؛ خاصة البنوك المتخصصة والتي لم تتوافق مع معايير بازل II ضغوط أكبر لضبط أوضاعها وقد تضطر إلى تخفيض حجم الإقراض.

وقد أثارت متطلبات الاتفاقية الجديدة المتعلقة بزيادة متطلبات رأس المال وإعادة النظر في السياسات الائتمانية المتبعة المخاوف من حدوث انكماش ائتماني في القطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى المزيد من الضغوط على بنوك القطاع العام التي تعتبر المانح الرئيسي للقروض المقدمة للحكومة والتي قد تواجه تصنيفاً ائتمانياً منخفضاً. وعلى العكس يستبعد خبراء آخرون ذلك، ويؤكدون على ضعف تأثير متطلبات رأس المال الجديدة على التمويل المصرفي نظراً لطول مدة تنفيذ الإجراءات، علاوة على أن القواعد الجديدة سوف توفر أسساً ائتمانية جديدة للكشف عن العملاء والتحقق من قدراتهم الائتمانية مع وجود مؤشرات لقياس حجم الإخفاقات ومعدلات تغييرها إن وجدت، وبالتالي تصبح تلك البنوك قادرة على حماية نفسها من الأزمات المصرفية بشكل أفضل.

٤ - تشجيع القيادات والخبرات المصرفية على الاستمرار في العمل:

إن المطالبة بضرورة وجود حد أقصى للأجور في مؤسسات الدولة ومنها بنوك القطاع العام، هذا بالإضافة إلى تدهور بيئة وإطار العمل في ظل حكومات متخبطة لا تمتلك رؤية اقتصادية واضحة للمستقبل، قد يؤدي إلى استقالة القيادات والخبرات المصرفية الكبيرة من القطاع المصرفي المصري وتفضيلها للعمل في بنوك أجنبية خارج مصر أو البنوك الخاصة مما قد يؤثر على أداء القطاع المصرفي ككل بالسلب لأن تلك القيادات هي التي ساهمت في تطبيق برنامج الإصلاح المصرفي في السنوات السابقة ويرجع لها الفضل في تعزيز المراكز المالية، تطوير أسلوب إدارة المخاطر ومنح الائتمان، وحل مشاكل الديون المتعثرة وغيرها (Nasr,2012).

٥- تعزيز آليات دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من المزايا التحفيزية التي قدمها المركزي للبنوك والتي تتضمن إعفائها من نسبة الاحتياطي النقدي في حدود ما تمنحه من قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن نسبة القروض الممنوحة لهذا القطاع لازالت ضئيلة. ومن أهم العوائق التي تحيل دون منح التمويل لهذا القطاع الحيوي عملها في إطار الاقتصاد غير الرسمي وعدم كفاية المعلومات والبيانات الاحصائية الحديثة والشاملة عن تلك المشروعات وانطواء تمويلها على نسبة مرتفعة من المخاطر. وفي هذا الإطار أعلنت إدارة المركزي مؤخراً عن قرب اتخاذ حزمة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع البنوك المصرية على إقراض قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى وإن كان في ذلك تغليب لمصلحة الاقتصاد القومي على حساب ربحية البنوك. وذلك لإيمان المركزي بأهمية دور هذا القطاع في الاقتصاد القومي وأهمية دور البنوك في دعم هذا القطاع. هذا بالإضافة إلى تشجيع البنوك أيضاً في الفترة المقبلة على توجيه انتمائها للقطاعات الاستراتيجية المحلية لدعم الصانع المحلي مثل صناعة الغزل والنسيج وقطاع السياحة بالطبع.

٦- الصيرفة الإسلامية والاستجابة لزيادة الطلب على منتجاتها:

يلاحظ وجود توجه لإجراء تعديلات في قانون البنك المركزي المصري ومنح رخص إسلامية جديدة للبنوك التجارية مما يتيح الفرصة لتوسع الصيرفة الإسلامية واستحواذها على حصة سوقية أكبر مما هي عليه الآن. ويضم القطاع المصرفي المصري ثلاثة بنوك إسلامية كبيرة و ١١ بنكاً تجارياً يمتلك رخصاً لفروع إسلامية، وتمثل الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية ٤,٧٣% في سبتمبر ٢٠١١ وفقاً لبيانات المركزي. وتعود أهمية ذلك التوجه إلى توسيع قاعدة المتعاملين الذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك التجارية وجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخليجية.

٧- التضمين المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي:

حتى تزداد فاعلية الأدوات والسياسات المستخدمة من قبل المركزي لابد من التركيز على التضمين المالي وزيادة قاعدة المتعاملين مع هذا القطاع. وقد ترتب على الثورة إثارة تساؤلات متعلقة بعدالة الفرص بين المواطنين وزيادة أعداد المنتفعين من برنامج الإصلاح المصرفي. فعلى الرغم من ايجابية نتائج برنامج الإصلاح المصرفي إلا أن أعداد وفئات قليلة في المجتمع المصري هي التي تتعامل مع هذا القطاع (١٠% تقريباً من إجمالي السكان في مصر). ويرجع ضعف نسبة المتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي وغياب الوعي المالي في اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر بشكل عام إلى عدة عوامل منها: ارتفاع مستوى الأمية، انخفاض متوسط الدخل الحقيقي الفردي، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي انخفاض الميل الحدي للادخار، والاتجاه نحو الاكتناز في شراء العقارات والأراضي والمعادن النفيسة خشية الانخفاض المستمر في قيمة النقود (شعبان، ٢٠٠٧). علاوة على تركيز وجود الفروع المصرفية وماكينات الصراف الآلي في العواصم والمدن الكبرى. وفي هذا الإطار يقع على القطاع المصرفي المصري بقيادة البنك المركزي عبء جديد يتمثل في ضرورة تعزيز وتوسيع شبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي على مستوى الجمهورية خاصة مع تزايد أعداد المتعاملين من موظفي الحكومة وأصحاب المعاشات مع هذا النظام الإلكتروني، وإعطاء المزيد من الاهتمام للبنوك المتخصصة والتأكيد على قيامها بتقديم خدمات الصيرفة الشاملة، وتبسيط المنتجات والإجراءات المصرفية للتعامل والتواصل مع قاعدة واسعة من فئات المجتمع. وفي نفس السياق تبنى المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري مبادرة **"التثقيف والخدمات المالية"** وبدأ بالفعل في العمل على توعية شباب الجامعات والمدارس الحكومية والخاصة بمبادئ الأمور المالية وكيفية التعامل مع القطاع المصرفي والبورصة.

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي للمدخرات في البلدان النامية ومنها مصر إلا أن ذلك لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية. فإذا توافرت فرص لتوظيف الموارد المصرفية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستثمار، اتساع الأسواق، إنشاء المشروعات المشتركة، وتنمية الأسواق

المالية والنقدية، مما يشجع الأفراد والمشروعات على التعامل مع هذه الأسواق وتقديم مدخراتهم (شعبان ٢٠٠٧).

٨- توعية المتعاملين مع القطاع المصرفي والمالي بالسلوكيات المالية السليمة والايجابية:

بالإضافة إلى ضرورة وأهمية توعية غير المتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي لتضمنهم داخل القطاع، تزداد أيضاً أهمية اضطلاع البنك المركزي بتوعية المتعاملين مع القطاع سواء كانوا مودعين، مقترضين أو مستثمرين وذلك لتجنب التأثير السلبي للشائعات على القطاع وخاصة خلال تلك المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة المركزي للحفاظ على استقرار العملة إلا أن الشائعات التي يطلقها المضاربون حول استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه بأرقام مبالغ فيها هي التي تتسبب في زعزعة الثقة بالعملة الوطنية وخلق قوى طلب غير حقيقية على الدولار ولا بد وأن يعي الأفراد أن سلوكياتهم الفردية في إدارة مدخراتهم أو استثمارها تؤثر في الاقتصاد ككل ولا بد وأن تتسم بقدر من المسؤولية والحكمة. والاستثمار في العملات الورقية لا يؤثر بالسلب على الاقتصاد وإنما يؤثر أيضاً على أرباح الأفراد ومثال على ذلك: قد حدث وأن انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار من قبل في عام ٢٠٠٤ وتجاوز سعر صرف الدولار بالفعل ٧ جنيهات وقتها وعندها قام الكثير بتحويل أموالهم إلى الدولار، وحدث تراجع تدريجي للدولار ألحق بهم الخسائر خاصة أن سعر الفائدة على الجنيه المصري بلغ في المتوسط ١١,٥% فيما بلغ العائد على الودائع بالدولار من ١,٥% إلى ٢% في هذا الوقت. فمن الأفضل للمستثمرين وأصحاب الودائع في مصر ومن الأفضل للفرد وللاقتصاد ألا يتركز الاستثمار في عملة ورقية بل يكون في أصول حقيقية سواء أراضي أو عقارات أو أن يتم وضع الأموال في شهادات ادخارية مرتفعة الفائدة فتتم محاربة التضخم بأصول حقيقية (البحراوي، ٢٠١٣).

٩- الخصخصة وبيع الأصول العامة بالقطاع المصرفي:

وفي أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير أصبحت هناك بعض التحفظات والتي تناولتها وسائل الإعلام والتي من الممكن وأن تعتبر ضد توجه الخصخصة وبيع الأصول العامة. والمثال الذي أثار تلك الضجة هو موضوع بيع بنك الإسكندرية في أكتوبر ٢٠٠٦ والتشكك في مدى سلامة وفائدة تلك الصفقة. إلا أنه لا بد من التنويه على أن بيع بنك الإسكندرية جاء تجاوباً من الإدارة السياسية المصرية للمستجدات الدولية في إطار الالتزام ببرنامج الإصلاح المصرفي، وقد تمت الصفقة بشكل تقني وفني وفقاً للمعايير الدولية مستخدمة أحدث الوسائل التحليلية مستعينة في ذلك بخبرات واستشارات على أعلى مستوى. علاوة على أن تقييم تلك العمليات المصرفية يتم بناء على تأثيرها على القطاع المالي والمصرفي (Nasr,2012).

١٠- الحفاظ على استقلالية البنك المركزي وضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

لا بد وأن تحافظ إدارة المركزي على استقلاليته؛ والتي تعني عدم تلقيها توجيهات من قبل الحكومة فيما يتعلق بأمور القطاع المصرفي، ولا ينفى ذلك ضرورة التعاون والتشاور المستمر بين البنك المركزي المسئول عن السياسة النقدية مع الحكومة المسئولة عن السياسة المالية لما فيه صالح الاقتصاد القومي. وترجع أهمية الحفاظ على استقلالية البنك المركزي إلى ما واجهته الأجهزة المصرفية في العديد من الدول النامية من مصاعب ناتجة عن تدخل العديد من حكومات تلك الدول للتأثير على السياسات الائتمانية مما أثر على كيفية توزيع التسهيلات الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث لم تؤد إلى التوزيع الأمثل للموارد المتاحة (شعبان، ٢٠٠٧). وقد تلجأ حكومات الدول النامية مضطرة أو غير مضطرة إلى انفاق جزء من الإصدار النقدي الجديد في أغراض غير استثمارية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار دون أن يكون له أثر إيجابي على حجم الناتج القومي (شعبان، ٢٠٠٧).

ففاعلية السياسة النقدية تتحقق إذا كانت سياسات البنك المركزي تؤثر في توقعات التضخم ومستوى الأسعار، كما تتمثل استقلالية البنك المركزي في حوزته على ضمان تأثير سياساته على توقعات التضخم. ولكن المشاكل عادة ما تكون ناتجة عن تأثير السياسة المالية وتوقعاتها على محددات تغيير الأسعار بما قد لا يتفق مع أهداف المركزي (Herrera and Youssef, 2013). لذلك لابد من فصل السياسة النقدية عن أي مؤثرات سياسية، وهذا مايجب أن يسعى إليه صانعو القرار في مصر.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية مثل التي تواجهها مصر منذ تداعيات ثورة الخامس والعشرين من يناير فإن التفاقم المستمر في عجز الموازنة يؤثر بالسلب على قدرة البنك المركزي على التحكم في معدلات التضخم. وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة تبني سياسات جادة لتخفيض عجز الموازنة من خلال ترشيد المصروفات و ضمان وصول الدعم لمستحقيه من ناحية ومن خلال التركيز على جانب الإيرادات عن طريق دفع عجلة الإنتاج وتشجيع الاستثمارات من خلال حزمة من الحوافز والعمل على تقادي الإجراءات التي تهز الثقة في بيئة الأعمال والاستثمار مثل فرض الضرائب المفاجئة، ملاحقة المستثمرين ورجال الأعمال قضائياً قبل اللجوء إلى التسويات الودية، مما يهز الثقة لدى المستثمر الذي يرغب في الدخول إلى السوق.

وعلى الرغم من التأثير السلبي الذي قد ينطوي على قيام البنوك بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أن كافة الإجراءات التي اتخذها المركزي للمساهمة في توفير سيولة نقدية للقطاع المصرفي سيتم استغلالها وتوظيفها في تمويل المشروعات المرتقبة عقب استقرار الأوضاع بما يساهم في تعزيز العائد للبنوك جراء استثمار أموال غير موظفة. فضلاً عن أن الاستثمار في أدون الخزانة يوفر فرص استثمارية تستطيع البنوك من خلالها استغلال السيولة البنكية غير الموظفة في ظل تراجع الطلب على الائتمان في القطاع الخاص.

١١- الحفاظ على رصيد الاحتياطيات الدولية ومواجهة السوق السوداء للعملة:

من أهم التحديات التي يواجهها المركزي في تلك الفترة هي ضرورة الحفاظ على رصيد الاحتياطي النقد الأجنبي والعمل على زيادته في المستقبل. ولا بد وأن تعتمد تلك الزيادة على التدفقات الحقيقية للاقتصاد عن طريق الصادرات والسياحة وإيرادات قناة السويس. وذلك يرجع إلى أن الانخفاض الشديد الذي طال احتياطيات النقد الأجنبي في مصر يعود إلى البنية التحتية الهشة لميزان المدفوعات؛ حيث يعود جزء كبير من تراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي قبل قيام ثورة يناير إلى مشتريات الأجانب لأدوات الدين المصري من أذون خزانة وسندات حكومية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولما قامت الثورة وماتبعها من ارتفاع في الضبابية وعدم التأكد حول الأوضاع السياسية والاقتصادية خرجت تلك الاستثمارات بشكل شبه كامل مما ترتب عليه انخفاض سريع في حجم الاحتياطيات الدولية. فقد أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي عن تصاعد العجز الكلي بميزان المدفوعات ليصل إلى نحو ١١,٣ مليار دولار خلال لسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ويعود تفاقم العجز خلال تلك الفترة إلى تحول الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر إلى صافي تدفق للخارج بلغ ٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. وذلك نتيجة لبيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية. كما تراجع إيرادات السياحة بمعدل ١١% لتبلغ نحو ٩,٤ مليار دولار (مقابل ١٠,٦ مليار دولار) ومثلت هذه الإيرادات ما نسبته نحو ١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (مقابل ٢,٩% في فترة المقارنة).

ولكي يتم حل هذه المشكلة حلاً جذرياً في المستقبل، لا بد من: تقليص العجز في الميزان التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية عن طريق حزمة جديدة من السياسات الصناعية

والزراعية، تنشيط مصادر النقد الأجنبي التقليدية: سياحة، قناة السويس، صادرات، جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساعد على بناء الطاقات الانتاجية وتخلق فرص جديدة للتوظيف وترفع الكفاءة التنافسية للاقتصاد المصري (عبد الفضيل، ٢٠١٢). وترتب على الفجوة بين العرض والطلب على النقد الأجنبي أزمة خلقت السوق السوداء للعملة، ومن هنا تأتي أزمة الجنيه لوجود سعرين في السوق لتلبية الاحتياجات الضرورية والحيوية للاقتصاد مما يتطلب المزيد من الجهد لمواجهة السوق السوداء وضبط السوق وعودة الثقة في الاقتصاد.

الخاتمة:

تؤثر المؤشرات الاقتصادية السلبية والمشاكل الاقتصادية بالتعبية على قوة وسلامة الجهاز المصرفي، فلا يمكن أن يستمر القطاع المصرفي في العمل بكفاءة في ظل اقتصاد ضعيف ومنهك. وقد يسوء الوضع الاقتصادي اذا استمرت حدة المشاكل السياسية والاجتماعية واذا لم تتخذ الحكومة الإجراءات والقرارات السليمة في الوقت المناسب. فمزيد من الاستقرار الاقتصادي يشجع على تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، يزيد من معدلات النمو ويساهم في خلق المزيد من الوظائف. هذا بالإضافة إلى أن وضوح الرؤية والمزيد من الشفافية والإفصاح تزيد من الثقة في الاقتصاد. ومصر لديها مشكلة في الاقتصاد ولكن ليس لديها مشكلة في جهازها المصرفي، على عكس الكثير من الدول الأوروبية، ولكن لا بد وأن تحل المشاكل الاقتصادية لأن استمرار تفاقمها سيؤثر بالتأكيد بالسلب على قوة وسلامة الجهاز المصرفي.

فالقطاع المصرفي المصري يعد من أقل القطاعات تأثراً بين قطاعات الدولة المختلفة عقب ثورة يناير. وترجع المؤشرات الايجابية للبنوك المصرية وقدرتها على مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية الكبيرة خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير إلى قوة الجهاز المصرفي قبل الثورة والنجاح والتطور الملحوظ الذي شهدته البنوك من جراء تنفيذ محاور برنامج البنك المركزي المصري للإصلاح المصرفي. هذا بالإضافة إلى مجموعة القرارات الرشيدة التي اتخذتها إدارة المركزي المصري منذ الثورة لتوفير السيولة والحفاظ قدر المستطاع على استقرار سعر الصرف ورصيد الاحتياطيات النقدية الدولية. وقد أثبتت الإحصائيات بعد الثورة التزايد المستمر في ودائع الجهاز المصرفي التي تجاوزت قيمتها التريلليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٢، مما أكد أن الاتجاه إلى الادخار مازال مستمراً من قبل الأفراد وثقة المودعين بالجهاز المصرفي مازالت متواجدة وفي زيادة على الرغم من حالة عدم اتضاح الرؤى التي اتسمت بها أحوال البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

وفي النهاية، تتمثل الإجابة عن تساؤل البحث حول أهم العوامل المؤثرة في حدود وقدرة البنك المركزي على امتصاص آثار الأزمات الاقتصادية وفاعلية سياساته في: درجة اتساق سياسات وقرارات البنك المركزي مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، مدى تأثير تلك السياسات في الحد من آثار الأزمة. ولكن الأمر لا يقتصر فقط على ذلك بل يمتد ليشمل مدى التوافق بين السياسة المالية وأداء الحكومة وأهداف وتوجهات البنك المركزي. فعلى الرغم من فاعلية وإيجابية سياسات البنك المركزي قبل وبعد الثورة ودورها الكبير في الحد من المشاكل الاقتصادية إلا أن المرحلة الحالية تقتضي وجود درجة عالية من التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وبصفة عامة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي لكي يتحقق أكبر قدر من الاستقرار المالي والنقدي. وهنا تكتسب العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية أهمية كبرى لتخفيف عجز الموازنة، من ناحية، ومكافحة الضغوط التضخمية، من ناحية أخرى (عبد الفضيل، ٢٠١٢).

فعلى سبيل المثال، فإن بناء الاحتياطي النقدي من جديد ليس شيء صعب فقد وصل في التسعينات إلى صفر واستطاعت الدولة بعدها ببناءه من جديد، فعندما يحدث استقرار وتكون هناك خطة اقتصادية واضحة تعمل على دخول استثمارات جديدة للبلاد وتعطي الثقة للمستثمر المحلي والأجنبي حتى تندفق موارد النقد الأجنبي. وذلك مع التأكيد على أن الزيادة في الاحتياطي النقدي لا بد وأن تكون ناتجة عن استثمارات حقيقية ومن إيرادات قناة السويس والسياحة وليس الاعتماد على ودائع ومساعدات من دول أخرى.

وتجدر الإشارة أنه للعبور من الأزمة الاقتصادية الحالية يجب التفرقة بين كلٍ من دور الحكومة ودور القطاع المصرفي في هذا الشأن. **حيث يتمثل الدور الأساسي للحكومة في النجاح في إدارة هذه المرحلة الانتقالية وإعادة الاستقرار السياسي والأمني، مما يترتب عليه عودة الثقة للمستثمرين والسياحة. وهو الأمر الذي سيمكن القطاع المصرفي من استئناف دوره التنموي. أما بالنسبة للقطاع المصرفي،** فيتمثل دوره في

قيامه بوظائفه الأساسية من التوظيف الأمثل لموارده من الودائع والتوسع في توفير القروض اللازمة للمشروعات الاستثمارية الجديدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد شعبان (٢٠٠٧) "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، دار النشر: الدار الجامعية، الإسكندرية
- التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، أعداد مختلفة، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري <www.cbe.org.eg>
- الأخبار، البيانات، قرارات مجلس الإدارة، الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي المصري <www.cbe.org.eg>
- تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣ وحتى ديسمبر ٢٠١٢، ٢٠١٢، ٢٠١٢
- <http://www.cbe.org.eg/CC976311-2C5B-44AC-A28F-BCFDCC0BEDC4/FinalDownload/DownloadId-E89C149C8C524FF67D7F723FF6A90A4B/CC976311-2C5B-44AC-A28F-BCFDCC0BEDC4/NR/rdonlyres/15384EB6-EFCD-4DD8-B9F3-231E88B11F45/1709/_ALL.pdf>
- تقرير الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة المالية المصرية <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/budget2013-2014/Financial_statement13-14.pdf>
- تقرير وزارة المالية المصرية الشهري، أبريل ٢٠١٣، مجلد (٨)، العدد (٦)، وزارة المالية
- حسين حسن رؤف النجار (٢٠١٢) "أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري: تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل II وبازل III"، المعهد المصرفي المصري

- دراسات البنك الأهلي المصري (٢٠١٣) "بازل III تضع البنوك المصرية أمام خيارات الاندماج أو زيادة رؤوس الأموال"، مجلة أهل مصر، العدد الثاني عشر

- رانيا عبد الحليم رضا عبد العال (٢٠١١) "تقييم خطة البنك المركزي المصري في تحسين أداء الجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية
- رانيا عبد المنعم المشاط (٢٠١٢) "السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم"، مقال العدد بمجلة المعهد المصرفي المصري، ص ١٢ - ١٥

- عبد المطلب عبد الحميد (٢٠١٠) "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية"، دار النشر: الدار الجامعية، الإسكندرية

- عبد المطلب عبد الحميد (٢٠١٣) "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، دار النشر: الدار الجامعية، الإسكندرية

- فائقة الرفاعي (١٩٩٩) "وظائف البنك المركزي في إطار التحرر الاقتصادي"، مادة تدريبيه، المعهد المصرفي المصري

- محمود أبو العيون (٢٠٠٣) "تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية"، ورقة عمل رقم (٧٨) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية

<http://www.eces.org/Uploaded_Files/%7B1920930A-3354-4067-9992-A840D173A09C%7D_ECESWP78-A.pdf>

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي (٢٠١١) "تمويل ومؤسسات مالية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإدارية، دار النشر: الشركة العربية المتحدة للتسويق، جمهورية السودان

- محمود عبد الفضيل (٢٠١٢) "تداعيات وأهداف الاقتصاد المصري فيما بعد ٢٥ يناير، لقاء العدد بمجلة المعهد المصرفي المصري

- محمد بركة (٢٠١٣) "عجز الموازنة يفكك إصلاحات رامن"، حوار تحليلي، مجلة المصرفي العدد ٣١

- منى البحراوي (٢٠١٣)، حوار تحليلي نقلاً عن محافظ البنك المركزي المصري، مجلة أهل مصر، العدد الثامن

- مها نظير محمود سعد (٢٠١٢) "أبحاث المسابقة البحثية الثالثة للمعهد المصرفي المصري: تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل II وبازل III"، المعهد المصرفي المصري

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

-Banking Sector Developments in Egypt Study (2013), American Chamber of Commerce in Egypt

-Emam, H. (2012). Monetary and Fiscal Policy post 25th of January Revolution: Fighters against Windmills, First Graduate Conference: Egyptian Arab Spring Perspectives from Economics and Democratization studies, London School of Economics, 28 September 2012:

<<http://www2.lse.ac.uk/middleEastCentre/research/Collaboration-Projects/collaboration-2011-2012/LSE-Collaboration-with-FEPS/Heba-Atef.pdf>>

-Epstein, G. (2005). Central Banks as Agents of Economic Developments, Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst:

<http://scholarworks.umass.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1083&context=peri_workingpapers>

-Herrera, S. and Youssef, H. (2013). Macroeconomic Shocks and Banking Sector Developments in Egypt Policy Research Working Paper, the World Bank, Middle East and North Africa Region, January 2013:

<<http://www-wds.worldbank.org/CC976311-2C5B-44AC-A28F>>

-Knight, M. (2006). Central Banks and the challenge of development: an overview of a roundtable debate, Bank For International Settlements (BIS), June 2006:

<http://www.bis.org/events/cbcd06a.pdf>

-Nasr, S. (2012). The Egyptian Banking Sector System Post January 25th Revolution, 2012 Cambridge Business Economic Conference, 27-28 June:

www.gcbe.us/2012_CBEC/data/Sahar%20Nasr.doc

الملحق

جدول رقم (١): تطور نسب القروض المتعثرة والمخصصات

2012	2011	2010	2009	2008	يونيو
9,9%	10,5%	13,6%	13,4%	14,8%	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
95,4%	94,5%	92,5%	100,4%	92,1%	نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة

المصدر: تقرير الغرفة التجارية الأمريكية عن القطاع المصرفي المصري
٢٠١٣

جدول رقم (٢): تطور مؤشرات القطاع المصرفي المصري بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢:

معدل التغيير	2012	2003	
121%	1360	615	إجمالي الأصول (مليار جنيه)
223%	97	30	إجمالي حقوق المساهمين (مليار جنيه)
600%	14	2	صافي الأرباح (مليار جنيه)
-32%	39	57	عدد البنوك
56%	2658	1708	عدد الفروع
511%	5839	955	عدد ماكينات ATM

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣ وحتى ديسمبر ٢٠١٢

جدول رقم (٣): تطور صافي رصيد احتياطي النقد الأجنبي بالدولار منذ
٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٣

التاريخ	صافي رصيد احتياطي النقد الأجنبي بالدولار
يونيو ٢٠٠٨	34572
يونيو ٢٠٠٩	31310
يونيو ٢٠١٠	35221
يونيو ٢٠١١	26564
يونيو ٢٠١٢	15534
يوليو ٢٠١٢	14422
أغسطس ٢٠١٢	15127
سبتمبر ٢٠١٢	15043
أكتوبر ٢٠١٢	15484
نوفمبر ٢٠١٢	15036
ديسمبر ٢٠١٢	15015
يناير ٢٠١٣	13613
فبراير ٢٠١٣	13508
مارس ٢٠١٣	13424

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري - مارس

٢٠١٣

جدول رقم (٤): تطور إجمالي الودائع في القطاع المصرفي المصري منذ
٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢

ديسمبر ٢٠٠٨	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	
776	859,2	952,1	989,4	1026,7	إجمالي الودائع (مليار جنيه)
573,9	660,1	743,5	755,4	780,9	إجمالي الودائع بالعملة المحلية (مليار جنيه)
202,1	199,1	208,6	234,0	245,8	إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية (مليار جنيه)

المصدر: تقرير الغرفة التجارية الأمريكية عن القطاع المصرفي
المصري ٢٠١٣

جدول رقم (٥): تطور مؤشرات السيولة في القطاع المصرفي المصري
منذ ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢

2012	2011	2010	2009	2008	يونيو
49,6%	50,2%	51,8%	52,7%	57,7%	القروض للودائع
46,6%	45,7%	44,0%	46,5%	52,0%	القروض للودائع بالعملة المحلية
59,1%	62,5%	75,8%	69,3%	71,3%	القروض الودائع بالعملة الأجنبية
75,3%	82,5%	81,0%	82,4%	78,4%	إجمالي الودائع للأصول
56,0%	55,6%	44,7%	43,4%	34,50%	السيولة بالعملة المحلية
53,9%	51,8%	40,6%	41,0%	46,8%	السيولة بالعملة الأجنبية

المصدر: تقرير الغرفة التجارية الأمريكية عن القطاع المصرفي
المصري ٢٠١٣

قائمة المحتويات

٣	الملخص التنفيذي
٥	مقدمة
٨	القسم الأول: أهمية السياسة النقدية وتطورها مع الإشارة إلى الحالة المصرية
٩	أولاً: استهداف التضخم كإطار رسمي للسياسة النقدية
١٠	ثانياً: أدوات السياسة النقدية الكمية/العامة
١٦	ثالثاً: أدوات السياسة النقدية النوعية/ الخاصة للرقابة على الائتمان المصرفي
١٨	القسم الثاني: برنامج الإصلاح المصرفي (٢٠٠٤-٢٠١١)
١٨	أولاً: أهم محاور برنامج الإصلاح المصرفي
٢٧	ثانياً: نبذة عن دور البنك المركزي المصري خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨
٣٠	القسم الثالث: البنك المركزي المصري في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير- إدارة اقتصاد الأزمة
٣٠	أولاً: نبذة عن وضع الاقتصاد المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير
٣٦	ثانياً: أهم القرارات المباشرة خلال الأيام الأولى للثورة وحتى أول فبراير ٢٠١٣
٤٣	ثالثاً: أهم قرارات البنك المركزي المصري في الفترة بين فبراير - مايو ٢٠١٣
٤٩	رابعاً: التحديات والفرص أمام البنك المركزي والقطاع المصرفي المصري
٥٩	الخاتمة
٦٢	قائمة المراجع
٦٦	الملحق

العنوان: ٢٢ شارع د. أنور المفتي - مبنى طيبة ٢٠٠٠ تليفون: ٢٤٠٥٤٤٧٢ (٢٠٢٠)
فاكس: ٢٤٠٥٤٤٧١ (٢٠٢٠)

<https://www.facebook.com/#!/EgyptianBankingInstitute> 

<http://twitter.com/ebitweets> 

للإستفسار حول معلومات متخصصة في البحوث والتوعية وركبة المعهد المصرفي المتخصصة للعاملين بالبنوك
يرجى إرسال بريد إلكتروني على: research@ebi.gov.eg

w w w . e b i . g o v . e g